جامعة سوهاج

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

بعض معوقات دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر

إعـــداد

أ. د/ نبيل سعد خليل
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
المتفرغ ووكيل كلية التربية الأسبق
جامعة سوهاج

أ. د/عبد الباسط محمد دياب
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية
ووكيل كلية التربية للدراسات العليا
والبحوث جامعة سوهاج

أ/ شيماء محمد أحمد محمد
مدرس اللغة الإنجليزية بالمعاهد الابتدائية الأزهرية بسوهاج
باحثة دكتوراة بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية– جامعة سوهاج

تاريخ الاستلام: ٦ مارس ٢٠٢٣م -تاريخ القبول: ١٥ مارس ٢٠٢٣م
DOI

الملخص :

استهدفت هذه الدراسة محاولة التعرف معوقات دور الجامعة في التحول الي اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر ودراستها بهدف وضع المقترحات اللازمة للتغلب عليها لتطوير دور الجامعة في عملية التحول، وتحقيق الانطلاق من بين صفوف الدول النامية والمتخلفة، إلى مصاف دول العالم الأول المتقدمة في فترة وجيزة، بل وتحقيق الميزة التنافسية في مصر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لمعالجة مشكلتها، وكان من بين النتائج التي أسفرت عنها: توجد رغبة لدي مصر بضرورة مسايرة الاتجاهات العالمية في التحول ولكنها جاءت متأخرة، ولم تتعدي كونها حلما لم يتحقق بعد، ولا يزال التعليم الجامعي يعاني من الكثير من المعوقات التي تحد من دوره مثل: ضعف التواصل أو الشراكة بينه وبين أصحاب الأعمال، تواضع الأدوار المتوقعة من خريجيه، لا تنويع في برامجه الدراسية لتتناسب مع احتياجات سوق العمل، وضعف القدرة على الادارة الذاتية، انخفاض نسبة تمويل البحث العلمي، لا شراكة في تمويله مع المجتمع، لا تنويع في نمط القبول به فهي موحدة بالقانون. وأسفرت الدراسة عن بعض المقترحات التي تفيد في تطوير دوره في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية:

دور الجامعات، التحول إلى اقتصاد المعرفة، الميزة التنافسية.

Some of the obstacles to the university's role in the transition to a knowledge economy to achieve a competitive advantage in Egypt

Nabel Saad Khaliel [1], Abd-Elbaset Mohamed Diyab[2] , Shimaa Mohammed Ahmed [3*]

This study aimed to try to identify the obstacles of the university's role in the transition to a knowledge economy to achieve a competitive advantage in Egypt and study them with the aim of developing the necessary proposals to overcome them to develop the university's role in the transformation process, and to achieve a launch from among the ranks of developing and backward countries, to the ranks of the first developed countries in a short period and achieving a competitive advantage in Egypt. The study used the descriptive approach to address its problem, and among the results it resulted: There is a desire in Egypt to keep pace with global trends in transformation, but it came late, and did not go beyond being a dream that has not yet been achieved, and university education still suffers from many obstacles that limit its role Such as: weak communication or partnership between him and business owners, modest roles expected of his graduates, no diversification in his study programs to suit the needs of the labor market, weak self-management ability, low percentage of funding for scientific research, no Partnership in financing it with the community, not diversification in the pattern of acceptance, as it is unified by law. The study resulted in some proposals that are useful in developing its role in the transition to a knowledge economy to achieve competitive advantage.

Keywords: the role of universities, the transition to a knowledge economy, competitive advantage.

مقدمة:

يتطلب التحول نحو اقتصاد المعرفة من الجامعة لتحقيق الميزة التنافسية لخريجيها، المزيد من الاهتمام والعناية، من خلال تزويدهم بأحدث المعارف والاتجاهات والمهارات، التي تمكنهم من الموائمة مع احتياجات سوق العمل، وخلق فرص عمل جديدة، وتوفير المزيد من الوظائف لهم، والتحول إلى الاقتصاد المعرفي، وهذا ما حدث في بعض الدول المتخلفة التي تحولت إلى دول متقدمة، بسبب استثمارها لعقول أبنائها والتحول إلى اقتصاد المعرفة(١).

ويعتبر اقتصاد المعرفة من أهم الاستراتيجيات والأساليب الحديثة لإحداث التغيير المنشود في تطوير هيكل القطاع الاقتصادي وتحديثه وتحقيق التنمية الشاملة، والتحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية(٢). وبالتالي تحقيق القفزات النوعية في الاقتصاد القومي، والتغلب علي مشكلاتها المختلفة، وتحقيق الرفاهية والاستقرار لشعوبها. وتقع مسئولية ذلك علي التعليم الجامعي في المقام الاول. ومن هنا كان الاهتمام بضرورة القيام بالدراسة الحالية.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

فقد أوضح أحد تقارير البنك الدولي لعام ٢٠١٠م، أن مصر ظلت لسنوات عديدة تجري إصلاحات واسعة لزيادة قدرات مؤسسات التعليم الجامعي والعالي التنافسية بها، وجعلها جاذبة للاستثمار الأجنبي، إدراكا منها بأن نجاح هذا المسعى سوف يعود إلى حد كبير على رفع المستوى التعليمي للسكان وزيادة مهاراتهم، إلا أن المستقرئ لسياسات التعليم الجامعي المصري، والراصد لاتجاهات إصلاحه بصفة عامة، يجد أنها جزئية، واعتراها في فترات كثيرة صور من الاختلال والانفصال، الذي لا يتواكب بأي حال مع اتجاهات عصر المعرفة(٣). الذي يطالب الجامعة بتغيير دورها التقليدي إلى الدور الذي يسهم بشكل قوي ومباشر في التحول إلى اقتصاد المعرفة، ولعقود طويلة كانت سياسات إصلاحاته متخبطة إلى حد ما، وتضمنت عددا من محاولات النهوض والتحديث، لكنها لم تستطع التغلب على ما تعانيه من مشكلات وأزمات(٤).

كما أكدت نتائج بعض الدراسات السابقة، أن التعليم الجامعي لا يزال يعاني من المعوقات التي تحد من دوره في التحول منها[٥]:

- **حاجة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية إلى التدريب على الأساليب والطرق الحديثة في التدريس الجامعي، وتوظيف تكنولوجيا التعليم في التدريس الجامعي، والتوجيه والإرشاد الأكاديمي للطلاب.. الخ، بما يتناسب مع اقتصاد المعرفة.**
- **حاجة أعضاء هيئة التدريس للتدريب على إجراءات تصميم وتطبيق البحوث العلمية، ومهارات كتابة التقارير البحثية، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي، وأساليب نشره وتسويقه على المستوي العالمي.**
- **حاجة أعضاء هيئة التدريس للتدريب على كيفية كتابة وتقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع، وكيفية ربط بحوثهم بمشكلات المجتمع وخططه التنموية المتغيرة.**

كما أوضحت نتائج دراسة أخري، معاناة الجامعات المصرية، من العديد من المشكلات الأخرى، مثل[٦]:

- **معاناة الجامعات الحكومية المصرية من قصور في آليات تطوير الموارد البشرية بها.**
- **لا تعتمد الجامعات المصرية في استراتيجيتها التنافسية على احتياجات المستفيدين منها.**
- **لا توجد منهجية علمية لإدارة العلاقات مع العملاء، وتعزيزها بالجامعات المصرية.**
- **لا تحدد الجامعات المصرية مدى ارتباط أدائها بالجامعات الأخرى المنافسة لها.**
- **قصور في تنوع قنوات الاتصال بينها وبين المجتمع المحيط بها من جهة.**

وأضافت نتائج أحد التقارير الصادرة عن جامعة عين شمس أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الجامعة في تطوير أدائها المؤسسي لتحقيق الميزة التنافسية بها، إلا أنها تعاني من بعض الضعف ، والتي تعوق هذه الجهود، منها[٧]:

- **محدودية كفاية وفاعلية نظم المعلومات والاتصالات التي تربط الجامعة بكافة وحداتها.**

- **الحاجة إلى تفعيل سياسات تسويق الخدمات التي تقدمها الجامعة.**
- **لا تعتمد الجامعات المصرية في استراتيجيتها التنافسية، على احتياجات المستفيدين منها.**
- **غياب توافر آليات فعالة لنشر المعلومات بين الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس.**
- **غياب وجود نظم فعالة لتقييم أداء القيادات الجامعية ودورها في دعم التحول الاقتصادي.**
- **غياب وجود نظام واضح لجذب الطلاب الدوليين بالجامعات المصرية.**
- **نقص الأجهزة البحثية وتنويعها وتحسين اداؤها، مع ضعف تمويل البحث العلمي.**
- **عدم وجود قاعدة بيانات محددة للبحث العلمي متاحة لجميع البحثين.**

ومما سبق يلاحظ، أن هذه المعوقات التي أشارت إليها نتائج بعض الدراسات السابقة، تعاني منها غالبية الجامعات المصرية، والتي بدورها تحول بينها وبين التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية، ومن هنا كان اهتمام بضرورة القيام بالدراسة الحالية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما أبرز معوقات دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر؟

ثالثا: أسئلة الدراسة:

وتتفرع أسئلة الدراسة الحالية من التساؤل الرئيسي السابق إلى ما يلي:

(١) ما الاسس النظرية لاقتصاد المعرفة في الجامعات في الأدبيات التربوية والإدارية المعاصرة؟

(٢) ما الاسس النظرية للميزة التنافسية في الجامعات في الأدبيات التربوية والإدارية المعاصرة؟

(٣) ما دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر ؟ وما أبرز القضايا أو المشكلات التي تحد من هذا الدور؟

(٤) ما المقترحات اللازمة لتطوير دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر ؟

رابعا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

(١) التعرف على الاطار النظري لاقتصاد المعرفة، في الأدبيات التربوية، والادارية المعاصرة.

(٢) التعرف على الاطار النظري للميزة التنافسية، في الأدبيات التربوية والادارية المعاصرة.

(٣) التعرف على دور الجامعات المصرية، في التحول إلى اقتصاد المعرفة، وأبرز القضايا والمشكلات التي تحول دون تحقيق الميزة التنافسية بها.

(٤) وضع بعض المقترحات، لتطوير دور الجامعات في مصر في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية بها.

خامسا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من خلال ما يلي:

(١) من حيث طبيعة وأهمية الموضوع الذي تعالجه الدراسة، ويتمثل في دور الجامعات في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسي.

(٢) طبيعة المرحلة التعليمية التي تتناولها الدراسة، من حيث أهميتها ودورها في تحقيق عملية التحول، فمرحلة التعليم الجامعي لها الدور الرئيسي في التحول إلى اقتصاد المعرفة.

(٣) الثورة الحالية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانعكاساتها على التراكم المعرفي الهائل، وكذلك السرعة في إنتاج وتوليد المعرفة، ونشرها وتطبيقها في جميع المجالات.

(٤) الرغبة الملحة في تطوير الجامعات المصرية، في إطار التحول إلى اقتصاد المعرفة، والخروج ببعض المقترحات لتلبية متطلبات تطبيقه في مصر.

سادسا: حدود الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية على النحو التالي:

(١) الحد الموضوعي: ويتمثل في التعرف على معوقات دور الجامعات المصرية في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية، وكيف يمكن تذليلها والتغلب عليها.

(٢) الحد المكاني: يتمثل الحد المكاني للدراسة الحالية، في التعرف على دور الجامعات المصرية في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية بها، وأبرز القضايا والمشكلات التي تعوق عملية التحول.

(٣) الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة الحالية في تحديد مشكلتها، وبناء الإطار النظري بها، على الاستعانة بالمصادر المعرفية الحديثة والمعاصرة، سواء كان ذلك من مصادر أولية، أو ثانوية، أو حتى مصادر مساعدة، أو كان ذلك من خلال بحوث ودراسات سابقة على المستويين العالمي والمحلي، أو تقارير محلية أو اقليمية أو عالمية.. الخ.

سابعا: مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تضطلع الجامعات المصرية بالدور الرئيس في عملية التحول، للمبررات التالية:

(١) الثورة المعرفية والتكنولوجية والتحولات الاقتصادية الكبيرة التي يتسم بها هذا العصر.

(٢) التوجه العالمي نحو التحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة.

(٣) الاستفادة من بعض أدوات اقتصاد المعرفة الغير مفعلة في الجامعات المصرية.

(٤) لفت انتباه المسئولين عن إدارة التعليم الجامعي في مصر نحو أهمية وفوائد ودور التعليم الجامعي في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية.

ثامنا: منهج الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على استخدام المنهج الوصفي، الذي يتناسب مع طبيعة معالجة مشكلة هذا النوع من الدراسات التربوية .

تاسعا: مصطلحات الدراسة:

تقدم الدراسة فيما يلي عرضا لبعض المصطلحات المتعلقة بالدراسة، بصورة موجزة على أن تتناول ذلك بصورة أكثر تفصيلا، ضمن الإطار النظري للدراسة، وذلك على النحو التالي:

(١) اقتصاد المعرفة: Knowledge Economy:

هو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات، حيث تعتبر المعلومات العنصر الرئيس في العملية الإنتاجية، والمعلومات هو المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، والمعلومات وتكنولوجياتها هي التي تشكل أو تحدد أساليب ومجالات الإنتاج. ويعرفه قاموس وبستر Webster's Dictionary بأنه نمط اقتصادي حديث وغامض يشير إما إلى التركيز على إدارة وإنتاج المعرفة، أو أنه يشير إلى اقتصاد قائم على استخدام المعرفة في تحقيق المنافع الاقتصادية. وقد ظهرت هذه العبارة في نيوزيلندا في منتصف تسعينات القرن العشرين، كإشارة إلى الطريقة التي تستخدمها الشركات والأعمال التجارية، وهي التكنولوجيا العالية، وخصوصا برامج الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الافتراضية، وكذلك المؤسسات البحثية لتنفيذ أنشطة اقتصادية من شأنها الارتقاء بالاقتصاد القومي وزيادة القدرة التنافسية(٨).

ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة إجرائيا بأنه الاقتصاد الذي يطبق المعلومات، ويستخدمها في جميع القطاعات لتحسين الإنتاجية وتحسين الميزة التنافسية من خلال عمليات البحث والابتكار، والذي يكون له أثر جوهري على الجامعات "منتجي المعرفة"، التي تحتاج دائما إلى مواكبة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في البيئة العالمية، الناشئة من المعرفة والابتكارات والنشر وتطبيق التكنولوجيا، وتحقيق الميزة التنافسية.

(٢) الميزة التنافسية: Competitiveness advantage:

عرفت بأنها قدرة المؤسسة أو المنشأة على تزويد المستهلكين بمنتجات أو خدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية عن غيرها من المؤسسات أو المنشآت المناظرة لها في السوق المحلي أو الدولي، مما يعني نجاح هذه المؤسسة في تحقيق السبق عليها جميعا ويضمن لها الاستمرارية لوقت أطول، نتيجة ثقة العملاء في منتجاتها أو الخدمات التي تقدمها(٩).

ويمكن القول بأن الميزة التنافسية تعرف إجرائيا في هذه الدراسة بأنها: مجموعة الخدمات أو الصفات التي تتميز بها الجامعات الحكومية المصرية، وتتفوق بها عن غيرها

من المؤسسات الجامعية المناظرة لها، الإقليمية أو العالمية، وتحقق لها المزيد من ثقة المتعاملين معها، والبقاء لفترة أطول، وكذا المزيد من المكاسب المعنوية أو المادية.

عاشرا الدراسات السابقة:

تقدم الدراسة فيما يلي نبذة موجزة عن بعض الدراسات السابقة العربية والاجنبية ذات الصلة علي النحو التالي:

(١)دراسة راضي عدلي كامل وحاتم فرغلي ضاحي(٢٠٢١) (١٠):

وموضوعها: تصور مقترح لجامعة اسوان كجامعة ريادية في ضوء مستجدات اقتصاد المعرفة. استهدفت هذه الدراسة وضع تصور مقترح لجامعة اسوان كجامعة ريادية في ضوء مستجدات اقتصاد المعرفة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستبانة للتعرف علي درجة توافر خصائص الجامعات الريادية ومؤشرات تحقيقها في ضوء مستجدات اقتصاد المعرفة بجامعة اسوان، وذلك من وجه نظر القيادات الاكاديمية واعضاء هيئة التدريس بالجامعة، واسفرت الدراسة عن عدد من النتائج كان من بينها: تبذل جامعة اسوان بعض الجهود لتفعيل خصائص الجامعة الريادية(الابداعية والاستباقية والتنافسية وتحمل المخاطر)، كما انها تحتاج لجهود كبيرة في سبيل تفعيل المعايير والمؤشرات اللازمة لتحويل جامعة اسوان إلى جامعة ريادية، وان الجامعة مازالت تعاني من العديد من المعوقات والمشكلات التي تحد من دورها في عملية التحول إلى جامعة ريادية .

(٢)دراسة الجوهرة بنت عبد الرحمن المنيع (٢٠٢٠م) (١١):

وموضوعها: درجة تطبيق متطلبات الميزة التنافسية لجامعة الاميرة نوره بنت عبد الرحمن من وجهه نظر قيادات الجامعة في ضوء رؤيه ٢٠٣٠ و اهم المعوقات التي تواجهها. استهدفت الدراسة التعرف على درجه تحقيق متطلبات الميزة التنافسية لجامعه الاميرة نوره بنت عبد الرحمن من وجهة نظر قيادات الجامعة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠م، وأهم متطلبات الميزة التنافسية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من بين نتائجها: ضعف درجة تحقيق الميزة التنافسية بالجامعة لعديد من الاسباب: فالبحث العلمي اقل من المتوسط، وانخفاض مستوى المشاركة في اتخاذ القرار مع مؤسسات المجتمع، وضعف السياسة المنظمة للشراكة البحثية بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية في المجتمع. وضعف تحقيق الميزة التنافسية للجامعة نتيجة انخفاض مستوى البرامج التعليمية والبحثية وهي دون

مستوى التميز أو المنافسة، مع عدم ربط نتائج الابحاث العلمية بحاجات المجتمع المحلي، ضعف تمويل البحث العلمي بالجامعة.

(٣)دراسة أوشانا فرناندیز وأخرين . Ocaña ، Fernandez، et. Al(2019) (١٢):

وموضوعها: الذكاء الاصطناعي وانعكاساته في التعليم العالي. استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الذكاء الاصطناعي وانعكاساته المختلفة علي التعليم العالي بصفة عامة والتعليم الجامعي علي وجه الخصوص، تم استخدام المنهج الوصفي، كما تم استخدم الاستبيان كأداة للدراسة لجمع البيانات، وكان من بين نتائجها، أن الأشكال المستندة إلى الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى نتائج ايجابية، مثل: تحسين كبير في التعليم لكافة المستويات التعليمية، تزويد الطلاب بتخصص دقيق لتعلمهم وفقا لمتطلباتهم، كما أنهم تمكنوا من دمج الأشكال المختلفة للتفاعل البشري مع التكنولوجيا الحديثة. ومن بين أهم النتائج السلبية وجود تحدي كبير تواجهه الجامعة في الألفية الجديدة مثل: الحاجة الماسة إلى تخطيط المهارات الرقمية وتصميمها وتطويرها وتنفيذها من أجل تدريب مهنيين أفضل قادرين علي فهم البيئة التكنولوجية وتطويرها وفقا لاحتياجاتهم. الحاجة إلى تطبيق لغة رقمية تدعم برامج الذكاء الاصطناعي.

(٤)دراسة منجيان هو وآخرون Mingy an Hu (٢٠١٩) (١٣):

وموضوعها: العوامل المؤثرة على جودة التعليم العالي عبر الوطني في الصين: تحليل محتوى نوعي على تقارير التقييم الذاتي للجامعات الصينية المضيفة. استهدفت الدراسة محاولة التعرف على العوامل المؤثرة على جودة التعليم العالي والجامعي عبر الوطني في دولة الصين. استخدمت الدراسة المنهج النوعي، وأسفرت الدراسة عن العديد من النتائج منها: تعدد العوامل المؤثرة على جودة التعليم العالي عبر الوطني في الصين مثل: إجادة اللغة الإنجليزية بين الطلاب، وأداء أعضاء هيئة التدريس المؤهلين تأهيلا مناسبا. وطبيعة اللوائح الجامعية المتوافقة مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

حادي عشر: خطوات السير في الدراسة:

ستقوم الباحثة من خلال استخدامها للمنهج الوصفي بمعالجة مشكلة دراستها كما يلي:

المحور الاول: التحول إلى اقتصاد المعرفة في الادبيات التربوية المعاصرة.

المحور الثاني: التحول إلى الميزة التنافسية في الادبيات التربوية المعاصرة.

المحور الثالث: دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر

المحور الرابع: ملخص النتائج، ومقترحات تطوير دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر.

بعد أن أوضحت الباحثة مشكلة واسئلة دراستها ضمن اطارها العام السابق عرضه، يلى ذلك عرض بقية محاور الدراسة علي النحو:

المحور الاول : التحول اقتصاد المعرفة في الادبيات التربوية المعاصرة:

تمثل المرحلة الحالية والتي تعرف بالتحول إلى اقتصاد المعرفة المرحلة الثالثة من مراحل التطور الاقتصادي، حيث سبقها مرحلتين هما بالترتيب مرحلة الاقتصاد الزراعي، ومرحلة الاقتصاد الصناعي، وما ترتب عليها من ثورة في المعلومات والاتصالات، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات موردا أساسيا من مواردها الاقتصادية، بل المورد الأكثر أهمية في الاقتصاد الجديد والمسمى باقتصاد المعرفة، والذي يتميز بما يلي [١٤].:

- **اندماج العلوم في منظومة الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.**
- **تقليص المسافة بين الابتكار وتطبيقه. حتى أصبح التطبيق دالا على صحة المعرفة .**
- **تحول نمط الإنتاج المعرفي من مرحلة الإبداع الفردي إلى مرحلة الإنتاج الجماعي.**
- **أصبح رأس المال المعرفي، أكثر أهمية وقيمة في الاقتصاد المعرفي.**
- **مكنت التكنولوجيا الدول المتقدمة من التحكم والسيطرة على اللامتناهيات الثلاث التالية:**
  - **السيطرة على اللامتناهيات في الصغر، مثل الذرة والإليكترونات والنانو ... إلخ.**
  - **السيطرة على اللامتناهيات في الكبر، مثل: غزو الفضاء ونشر الأقمار الصناعية .. إلخ.**
  - **السيطرة على اللامتناهيات في التعقيد، مثل السيطرة على الآلات، ودورات الإنتاج الأوتوماتيكية.**

ومن هنا تم تحديد عملية التطور الاقتصادي للعالم في ثلاث تحولات هي: التحول إلى الاقتصاد الزراعي، والتحول إلى الاقتصاد الصناعي، والتحول إلى الاقتصاد المعرفي.

أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة:

تتعدد مفاهيم ومسميات اقتصاد المعرفة، وذلك تبعا لتعدد الدراسات والبحوث التي تتناوله وتشعبه، ولذلك ستقدم الدراسة نبذة موجزة عن بعض هذه المفاهيم على النحو:

(١)تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: فقد عرفت الاقتصاد المعرفي، بأنه الاقتصاد القائم على اكتساب وإنتاج ونشر وتوزيع وتطبيق المعرفة، لدفع عجلة النمو الاقتصادي، ولتتواصل عملية التنمية، وخلق الثروة، وزيادة فرص التوظيف عبر كافة الصناعات(١٥).

(٢)تعريف البنك الدولي World Bank : حيث عرفه بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتم بموجبه تحقيق الاستخدام الأمثل والأكثر فاعلية للمعرفة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل فيه عملية إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام، لخلق الثروة وزيادة فرص التوظيف في كل المجالات. حيث أنه يقوم على إنتاج المعرفة واستخدام ثمارها وإنجازاتها، لتشكل ما يعرف بالمعرفة الصريحة، والتي تتضمن: قواعد البيانات والمعلومات، والبرمجيات، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم، المصدر الرئيسي لثروة المجتمع ورفاهيته(١٦).

ثانيا: أسباب و مبررات ظهور الاقتصاد المعرفي :

من المبررات التي دعت إلى ظهور هذا الاقتصاد الجديد والمسمى باقتصاد المعرفة، ما يلي:

(١) ثورة المعلومات والمعرفة وانتشار الشبكات : حيث يشهد هذا العصر زيادة كبيرة في حجم المعارف الإنسانية لم يسبق لها مثيل من قبل، وأصبحت هذه المعارف المتراكمة تساهم بشكل أو بآخر في كافة المجالات والأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى الاعتماد عليها بصورة كبيرة في زيادة الإنتاج، وبات أكثر من ٧٠% من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات أو عمال معرفة Worker Information، كما بات العديد من عمال المصانع يستخدمون عقولهم أكثر من أيديهم، بالإضافة إلى انتشار شبكات الإنترنت، والتي ساهمت في سرعة وانتقال المعلومة من وإلى أي مكان في العالم بغاية السهولة(١٧).

(٢)العولمة Globalization : يبدو أن العولمة الكبيرة التي حدثت في الأنشطة الاقتصادية أحد أهم عوامل ظهور اقتصاد المعرفة، حيث ساهمت بصورة كبيرة في إتمام التحولات الاقتصادية لاقتصاد المعرفة وبسرعة غير مسبوقة، وأدت إلى إلغاء الحدود

والقيود الجمركية، كما فتحت الأمر على تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وألغت القيود على تنظيم الأسواق في كثير من دول العالم، بالإضافة إلى تقليل الاحتكارات لكثير من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الاتصالات، وساهمت في ظهور سلع وخدمات متطورة، وتحرير الشبكات الإليكترونية(١٨).

(٣)الاهتمام المتزايد بالمعرفة مع بدايات الألفية الثالثة وحتى الآن على كافة المستويات، ويتنامى دور المعرفة ورأس المال البشري في الاقتصاد المعرفي والتنافسية الدولية من قبل الأفراد أو المنظمات الدولية، مما أدى إلى ظهور سلع وخدمات جديدة تباع وتشترى على صفحات الإنترنت، ويلزم ذلك الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة وكيفية استخدامها بصورة تحقق الاستفادة منها(١٩).

(٤)التوجه السياسي نحو تدويل التعليم الجامعي والبحث العلمي: وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة الجامعات، لإضفاء البعد الدولي متعدد الثقافات على أنشطتها البحثية والأكاديمية(٢٠).

(٥)وجود نظام عالمي للحوكمة تتكامل جوانبه ويتنامى في تأثيره من خلال شبكة من المؤسسات الدولية والإقليمية، تتمثل في البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة اليونسكو، اللجان الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي. حيث تقوم هذه المؤسسات الدولية بوضع واقتراح السياسات والاستراتيجيات الدولية في مجال العلم والتكنولوجيا.

(٦)توجه كثير من المجتمعات إلى تبني نظم سياسية أكثر شفافية وديموقراطية، مع تنامي دور المنظمات غير الحكومية، والإعلامية، والجمعيات الأهلية، في تشكيل المناخ السياسي والاجتماعي.

(٧)تحول النظم الاقتصادية إلى نظم تعتمد على المعرفة، وما يمثله ذلك من تنامي دور البحث العلمي والتقني، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كأحد العناصر الهامة للإنتاج، مع زيادة الاعتماد على موارد بشرية أكثر كفاءة، وذات مهارات ، تؤدى إلى ظهور صناعات معرفية عالية(٢١).

ويتطلب ذلك زيادة في قدرات البحث العلمي والتقني في الجامعات، ومؤسسات البحث العلمي، لتلبية الاحتياجات المستقبلية للمجتمع، ولتحقيق رضا العملاء، وتحقيق التنافسية المستهدفة من قبل هذه المؤسسات المجتمعية.

ثالثا: مكونات الاقتصاد المعرفي :

وقد أوضحت إحدى الدراسات أن مكونات الاقتصاد المعرفي، تتمثل ما يلي[٢٢]:

(١)قوة بشرية داعمة: حيث يمثل المجتمع أكبر قاعدة داعمة للاقتصاد المعرفي، فهو المستهلك للمعرفة والمستفيد من ثمراتها، ولذلك كلما كان تأكيد المجتمع على ذلك، فإن مردوده سيكون إيجابيا من ناحية التقدم والتطور والإبداع.

(٢)مجتمع متعلم: ويتمثل في التركيز على التعليم والتدريب، وإقامة المؤسسات الجامعية للنهوض بمستوى الكوادر البشرية، وزيادة خبرتها للنهوض بالاقتصاد، في ظل التغييرات الراهنة.

(٣)توافر منظومة بحث علمي وتطوير تقني فاعلة، تعمل على الارتقاء بالاقتصاد من خلال ما تقدمه من معطيات علمية وتقنية تتناسب مع التغييرات السائدة.

(٤)تهيئة عمال المعرفة وصناعها بما لديهم من قدرات على الابتكار في المجال المعرفي، والربط بين البنية المجتمعية الداعمة، والمجتمع المتعلم للحصول على نتائج أفضل من العمالة الماهرة، ذات القدرات الهائلة والمناسبة لاحتياجات سوق العمل المتغيرة.

(٥)إيجاد الربط الإليكتروني الواسع: ذلك لأن المعرفة تحتاج إلى وسائل انتقال سريعة، فقد أتاح الإنترنت العديد من الفرص والخدمات التي يقدمها، من حيث سرعة الحصول على المعلومات وتبادلها، وإمكانية القيام الأعمال التي توفر الوقت والجهد.

(٦)مصداقية المعرفة، تأخذ المعرفة مصداقية أكثر، من التواصل مع الآخرين، في شتى المؤسسات المجتمعية ومختلف دول العالم.

رابعا: آليات التحول نحو الاقتصاد المعرفي:

يفرض اقتصاد المعرفة مجموعة من الآليات، التي يجب التعامل معها بوعي واهتمام، وذلك من أجل تطبيق متطلباته، وتحقيق عملية التحول إليه، ويمكن إيجازها على النحو[٢٣]:

- **الآليات الاستثمارية.**
- **الآليات المرتبطة بالموارد البشرية.**

- **الآليات المرتبطة بنشر ودعم ثقافة المعرفة.**
- **آليات ترتبط بدعم وتنمية ونشر الإبداع.**

مما سبق تتضح أهمية توافر الآليات المختلفة، داخل الجامعات ولأي مجتمع يرغب بجد في التحول إلى اقتصاد المعرفة، وخاصة المجتمع المصري، موضوع الدراسة الحالية، والذي يعاني من ظروف اقتصادية تحتاج من جميع ابنائه العمل معا في تكامل وانسجام كخلية واحدة، من اجل الاستغلال الامثل لجميع موارده المتعددة والمتاحة، وكذلك مشاركة جميع مؤسساته.

خامسا: دور الجامعة في التحول إلى الاقتصاد المعرفي:

تنظر معظم أو غالبية دول العالم اليوم إلى الجامعات على أنها الملاذ أو الحل الرئيسي لتحقيق عملية التحول إلى الاقتصاد المعرفي لتحقيق الميزة التنافسية، كما أنها تمثل المستودعات التقليدية للمعرفة، بما لديها من نخبة متميزة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين ذوي المهارات والمؤهلات التي تجعلهم قادرين على توليد المعرفة الجديدة، من خلال الابتكارات والإبداعات ونتائج البحوث، التي تشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد المعرفي، إن دور الجامعة كموقع متميز ومنتج للمعرفة والتكنولوجيا ذو أهمية قصوى لتحقيق عملية التحول إلى الاقتصاد المعرفي والميزة التنافسية(٢٤).

وقد حدد أولف بيترسون Ulf Paterson أهم أدوار الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة على النحو التالي(٢٥):

- **الجامعة مسئولة بصورة رئيسية عن المشاركة في تطوير مجالات البحث والابتكار.**
- **الجامعة مسئولة عن المشاركة في تشكيل عالم الأعمال ومستقبل المجتمعات.**
- **الجامعة مسئولة عن تقديم البحوث التي تشارك بفعالية في تقرير وضعية الصناعة.**
- **الجامعة مسئولة عن تعليم الطلاب والإسهام في إنتاج المعرفة العلمية في العالم.**

إن اقتصاد المعرفة لا يهتم فقط بالمستويات الأدائية لهذه المهارات في مضمونها الضيق، وإنما يعني كذلك مدى أكثر اتساعا وعمومية، من حيث الاستعدادات والمهارات والقدرات التي تستجيب للمتطلبات المعرفية والأعمال والأساليب المتنامية من التفكير وإدارة الأعمال، ففي ظل اقتصاد المعرفة تصبح قوى العمل جميعها بحاجة إلى التعلم مدى الحياة(٢٦).

مما سبق يمكن القول بأن اقتصاد المعرفة، يقوم على التعليم الجامعي بكل جوانبه، وأن أهدافه تحقق اقتصاد المعرفة، كما أن عملية المنافسة في التعليم والتعلم على المستوى العالمي كبيرة وتحتاج إلى الاستغلال الأمثل لكل ماهياته ومخرجاته

المحور الثاني: الميزة التنافسية في الادبيات التربوية والادارية المعاصرة:

وترجع الجذور التاريخية للتنافسية بين الجامعات فيما يتعلق بالطلاب، والأساتذة، والتمويل، والدعم المجتمعي ..إلخ، إلى فترة بعيدة، حيث ارتبط مفهوم التنافسية بين الجامعات بظهور التصنيفات العالمية للجامعات، إذ بدأ تصنيف برامج الدراسات العليا الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٢٥م، وتلتها محاولات عديدة لتصنيف مؤسسات وبرامج التعليم العالي والجامعي إلى أن وصلت إلى ٣٣ نظام لتصنيف التعليم الجامعي حتى الآن(٢٧).

ومن هنا أصبحت مؤسسات التعليم الجامعي ملزمة بممارسة مزايا التنافسية، كالبحث عن التفرد والتفوق عن المؤسسات الجامعية الأخرى، مما يدفعها إلى متابعة البحث المتواصل عن سبل جديدة، لتلبية تطلعات سوق العمل المستقبلي، ومواجهة المشاكل التي قد تنشأ عن التغييرات المفاجئة، كما أن الميزة التنافسية تشير إلى كل جامعة كوحدة منفصلة، ويمكن النظر إليها من خلال التيار المهني في الجامعات، وقوى العولمة، اللذان جعلا الجامعة متجهة نحو نظرية اقتصاد السوق(٢٨).

ومن أبرز هذه التصنيفات العالمية للجامعات، تصنيف جامعة جياوتنج بشنغهاي في الصين (ARWE) Shanghai Jiao tong ranking ، وتصنيف ويب ميتركس الإسباني Ranking web matrix، وتصنيف كيو اس QS Ranking، والذي تقدمه إحدى الشركات البريطانية والتي تهتم بشئون التعليم الجامعي، وتصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي Times HE Ranking، ولكل تصنيف منها المعايير الخاصة به التي يتم على أساسها تصنيف الجامعات(٢٩). ولكل تصنيف منها مزاياه وعيوبه.

أولا : مفهوم الميزة التنافسية : Competitive Advantage Concept

تتعدد وتتنوع مفاهيم الميزة التنافسية، وذلك لتعدد مجالات دراستها، ومن أمثلتها:

(١)عرفت الميزة التنافسية في التعليم الجامعي، بأنها قدرة التعليم الجامعي على التميز والتفوق في أداءه وتحقيق أهدافه وتحسين جودة مخرجاته، وما يقدمه من خدمات تعليمية على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال تنمية رأس المال

الفكري، والتسويق الفعال لخدماته، وقدرته على النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية بمنتجات عالية الجودة، وتقنية حديثة، وتكلفة أقل، على أن يظهر ذلك في تحسين الدخل القومي والظروف المعيشية للفرد والمجتمع، وقد ظهرت الميزة التنافسية نتيجة التحول في المفاهيم بداية من الميزة المطلقة، ومرورا بالميزة النسبية، ووصولا إلى الميزة التنافسية(٣٠).

(٢)كماعرفت الميزة التنافسية في التعليم الجامعي، على أنها تعبر عن قدرة المؤسسة الجامعية على تقديم خدمات تعليمية وبحثية عالية الجودة، مما ينعكس إيجابا على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس بها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستويات مختلفة، ويعكس في ذات الوقت ثقة المجتمع فيها، ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال التحاق الطلاب بها، وهكذا تتحقق الغاية المنشودة، بحيث تصبح الجامعة في خدمة المجتمع والعكس(٣١).

(٣)وتعرف الميزة التنافسية بأنها عملية تسابق الجامعات، من أجل تحقيق الأفضل في وظائفها الثلاث المتمثلة، في: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، والوصول إلى المستويات العالمية، وإجراء تقييم لأداء هذه المؤسسات، ويكون ذلك من خلال تحديد أهداف هذه المؤسسات للتوصل إلى الاختلاف فيما بين النتائج الفعلية والأهداف الموضوعة للارتقاء بها للأداء المطلوب تحقيقه، ومن ثم إلقاء الضوء على بعض المشكلات التي يتعين تصحيحها، لتعديل الأداء في ضوء تفاعله مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية(٣٢).

مما سبق يمكن القول بأن الميزة التنافسية في التعليم الجامعي كسابقتها في المنظمات الأخرى متعددة ومتنوعة تبعا لتنوع وجهات نظر دارسيها ومجال دراستها .. إلخ.

ثانيا: مبررات ودواعي الاهتمام بالميزة التنافسية في الجامعة :

يمكن تحديد المبررات وراء اهتمام الجامعة بتحقيق الميزة التنافسية في:

- **التحولات والتغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي، ولمواجهة هذه التحولات الجديدة والمتميزة بالديناميكية تطلب مواجهة سبل التنافسية وتحقيق مزايا التنافسية من قبل جميع المؤسسات.**
- **انتشار ظاهرة العولمة، مما أدى إلى إيجاد بيئة تنافسية عالمية شملت كافة القطاعات والمؤسسات في مختلف دول العالم، ومن أبرزها المؤسسات الجامعية(٣٣).**

- التحول الذي تشهده الجامعات إلى منظمات أعمال قادرة على تحقيق الميزة التنافسية كأساس للنجاح، ويعتمد ذلك على قدرة الجامعة على الابتكار والإبداع والتجديد والتطور من خلال ما توفره العقول البشرية التي تتضمنها الجامعة من بحث وابتكار.
- الضغوط التنافسية لتحقيق مواقع متقدمة في تقارير التنافسية السنوية، مما جعلها أكثر قدرة وفعالية على تطوير نفسها[٣٤].
- تدويل التعليم الجامعي، وهو عملية لإضفاء البعد الدولي او الكوني على أهداف وآليات تقديم الخدمات التعليمية بمؤسساتها [٣٥].
- التحول العالمي لاقتصاد المعرفة الذي تطلب التركيز على المعرفة والبحث العلمي والإبداع .
- انحسار الموارد المادية، وتزايد حدة الصراع في الطلب عليها، سمة من سمات هذا العصر.
- تحول الجامعات إلى منظمات معرفية، وكذلك إضافة المزيد من الإبداعات والابتكارات إليها، بالإضافة إلى قدراتها في نشر المعرفة وتنظيمها وتبادلها مع الجامعات الأخرى.
- تزايد الاهتمام بالعنصر البشري كرأس مال فكري، وتعظيم أهمية المعرفة وتكوينها[٣٦].
- تزايد الاهتمام في سوق العمل باستقطاب وتوظيف الخريجين، من جهات محلية ودولية[٣٧].
- ظهور التقارير السنوية للتصنيفات العالمية للتنافسية بين الجامعات من جهات متعددة، وتضمنها الكثير من المعايير الدولية للحكم على الميزة التنافسية بين الجامعات[٣٨].
- اتساع دائرة عمليات التنافسية بين الجامعات على مستويات وتصنيفات متعددة، قومية وإقليمية وعالمية في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة، وتزايد الشبكات الإليكترونية، والتركيز على الجودة [٣٩].
- تزايد الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجي، لدوره الهام في عمليات التحول، وكذلك تسارع عمليات الإبداع والابتكار.

- **تدفق نتائج البحوث وتسارع التطورات العلمية والتكنولوجية، وكذلك تسارع عمليات الإبداع والابتكار، وزيادة الطاقة الإنتاجية للجامعات، وتحول السوق إلى مشتريين تتركز القوة فيه للعملاء، وأصبحت الميزة التنافسية هي الوسيلة الوحيدة.**
- **وفرة البيانات والمعلومات عن مختلف الأسواق نتيجة لتطور أساليب بحوث التسويق(٤٠).**
- **حدوث تغييرات في القيود الحكومية والذي أثر بدوره على تغييرات في الميزة التنافسية بالجامعات، حيث تعددت الفرص أمام الطلاب في الاختيار بين الجامعات والتخصصات والبرامج بمختلف أنواعها والدورات الدراسية .. إلخ(٤١).**

ثالثا: أبعاد الميزة التنافسية في الجامعة:

تسعى الجامعات إلى الاهتمام بحاجات عملائها من طلاب، وأعضاء هيئة تدريس، ورجال أعمال .. إلخ، وتلبية رغباتهم، وتحويل هذه الحاجات إلى مجالات أو قابليات مستهدفة تسمى بأبعاد الميزة التنافسية بالجامعات، وهي الأبعاد التي تختارها الجامعة، وتركز عليها عند تقديم منتجاتها وتلبية متطلبات السوق، ومن خلالها تتحقق الميزة التنافسية، ويمكن ايجازها كما يلي:

(١)ميزة التكلفة الأقل : تعد التكلفة الأقل عامل حاسم في بقاء ونجاح أي جامعة واستمرار عملها، لذا تسعى الجامعات إلى تحقيق ميزة تنافسية من خلال خفض تكاليف منتجاتها أو مخرجاتها وجميع خدماتها، بحيث تكون أدنى من الجامعات الأخرى المنافسة لها في السوق، مع الحفاظ على مستوى الجودة(٤٢).

(٢)ميزة الجودة: تعد الجودة مطلبا أساسيا لنجاح الجامعات في تحقيق أهدافها، وتلبية احتياجات طلابها من خلال تقديم برامج وخدمات متميزة، وتلبي احتياجات سوق العمل من جهة أخرى، وتدعم عمليات البحث العلمي والإبداع والابتكار، واحتياجات أعضاء هيئة التدريس والمجتمع.

(٣)ميزة المرونة : وتعني الاستجابة السريعة للتغييرات التي قد تحدث في تصميم المنتجات، وبما يتلاءم مع حاجات العملاء المتجددة والمتغيرة من وقت لآخر، فالمرونة تكمن في قدرة المؤسسة على تغيير استراتيجية أداء العمليات بها من خلال طرق مغايرة، وكذلك تغيير طرق وقت أداء تلك العمليات، فالمستفيد يحتاج إلى تغيير العمليات لتوفير أربعة متطلبات هي: مرونة العمليات في تقديم منتجات جديدة أو معدلة،

مرونة العمليات في إنتاج مزيج من المنتجات، ومرونة التغيير في مستوى الناتج، أو في مستوى نشاط الإنتاج لتقديم أحجام مختلفة من المنتجات، أو المرونة في أوقات تسليم المنتجات[٤٣].

(٤)ميزة السرعة: إن قدرة الجامعة على تقديم منتجاتها أو خدماتها في الوقت الذي يرغبه الزبائن، وبالدقة والسرعة المحددتان، تتأثر بعديد من التغييرات التي يمكن تحسينها على مستوى إدارة العمليات، والتوقفات، والأعطال في المكائن، ومعدل غياب العاملين، ودورات العمل، وتخطيط الطاقة الإنتاجية، وأنظمة الرقابة، وتحسين عمليات المناوبة الداخلية، وسياسات التخزين .. إلخ[٤٤].

(٥)ميزة الإبداع والابتكار: إن مدى تحقيق الميزة التنافسية يرتبط بمستوى الإبداع المتحقق في إيجادها وتكوينها وتطبيقها في الواقع الفعلي للمنظمة أو المؤسسة المجتمعية، وهذا يعني بأن تحقيق الميزة التنافسية لا يمكن أن يكون ويستمر دون إبداع فكري متوافق مع جميع الإمكانات المتاحة في التطبيق والتمايز بها عن المنافسين الآخرين، وبدون ذلك لا معنى للميزة التنافسية، لأنها ستكون نسخ لأفكار مماثلة تم تنفيذها من قبل الآخرين، وبالتالي تنتهي هذه الميزة[٤٥].

(٦)ميزة الاستجابة لحاجات العملاء: إن الاستجابة للزبائن أو العملاء وتلبية احتياجاتهم، من أهم المؤشرات لقياس أداء المنظمات باعتبار الحصول على الزبائن والحفاظ على ولائهم هدف المنظمات في عملية المنافسة وتحقيق الربحية والتطور. ولتحقيق استجابة متميزة للزبائن يجب على المنظمة ان تكون قادرة على أداء المهام الموكلة إليها بشكل أفضل من المنافسين الآخرين في تحديد وإشباع حاجات الزبائن، وحينئذ سيولي الزبائن قيمة أكبر لمنتجاتها، مما يؤدي لخلق تميز يستند على الميزة التنافسية، ويتماشى مع جودة المنتج الذي تقدمه المنظمة[٤٦].

(٧)ميزة الحصة السوقية: تعبر الميزة السوقية للمنظمة عن مدى كفاءة أنشطتها التسويقية، والتي ينعكس أثرها على حجم مبيعاتها في السوق، مقارنة مع المبيعات الكلية لنفس المنظمات أو المؤسسات المنافسة الأخرى، في ذلك السوق، وتقوم المنظمة باتباع عدة طرق لزيادة الحصة السوقية لمخرجاتها أو منتجاتها، وبالتالي تحقيق الميزة

التنافسية المستدامة، ومن بين هذه الطرق اقتناص الفرص المؤدية إلى زيادة أرباحها[٤٧].

(٨)ميزة المقدرات الجوهرية: تعرف المقدرات الجوهرية أو كما يسميها البعض القابلية الجوهرية، على أنها عبارة عن مجموعة من المهارات الفارقة، والأصول الملموسة أو غير الملموسة ذات الطابع الخاص، والتكنولوجيا الفائقة المستوى، والروتينيات التي تشكل حجر الأساس للتنافس، وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة[٤٨]. كما أوضحت نتائج إحدى الدراسات أنها تتصف بما يلي:

- يجب أن تكون قيمة، من أجل اكتشاف واستغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات في البيئة المنافسة، وتحقيق التميز.
- يجب أن تكون هذه المقدرات فريدة، ويمتلكها القليل من المنظمات في البيئة المنافسة.
- تساهم بدرجة كبيرة في تحسين وتطوير المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنظمة.
- استدامة هذه الميزة وصعوبة محاكاتها[٤٩].

(٩)استمرارية الميزة التنافسية: أن المزايا التنافسية مهما كانت طبيعتها وأهميتها متغيرة وتتعرض للزوال، ولذا يتم تعويضها بمزايا أكثر تطورا، ولذلك ظهر مفهوم جديد يسمى بالميزة التنافسية المستدامة **Advantage Sustain Competitive** ، وتعتبر نموذج متطور من الميزة التنافسية بما تتضمنه من أسباب استمرارية الميزة التنافسية لأطول فترة ممكنة، حيث أنها تعبر عن المزايا الجديدة التي تكتسبها المنظمة للاستمرار في مركزها التنافسي مقارنة بالمنظمات الأخرى، فهي ذات قدرة على توليد عوائد أعلى من الميزة التنافسية العادية للمنافسين[٥٠].

(١٠)ميزة التميز أو التفرد: توضح هذه الميزة قدرة المؤسسة أو المنظمة على التفرد الناجم عن حسن استغلال المنظمة لمواردها المختلفة التي تمتلكها، في توفير مخرجات تفوق قيمتها المدخلات الداخلة في إنتاجها، وتقاس كفاءة أو تميز المنظمة بانخفاض مقدار المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، فالكفاءة هدف بعيد المدى يتم من خلاله استمرارية المنظمة من خلال فهم واستيعاب أهداف محددة، كالربح والإنتاجية، والإبداع والاستدامة .. إلخ[٥١].

وينطبق ذلك على ميزة التفرد بالجامعة، حيث تمتلك الجامعة الكثير من الموارد المكونة لبنيتها التحتية، ويعمل الاستغلال الأمثل لبعض هذه الموارد أو كلها على تقديم منتجات أو خدمات قد لا توجد في مثيلتها من الجامعات المنافسة الأخرى، ومن هنا تتحقق ميزة التفرد بين الجامعات والميزة التنافسية.

رابعا: مجالات الميزة التنافسية في الجامعة:

تؤدي الجامعة وظائف عديدة منها: وظيفة التعليم لأبنائها من الطلاب، وتزويدهم بالخبرات والمعلومات، كما تهيئهم لخدمة المجتمع في شتى متطلباته، كما تقوم الجامعة بإنتاج البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع على تنوعها واختلافها، كما تقوم بتزويد أفراد المجتمع بالمعلومات من خلال المؤتمرات والندوات .. إلخ، كما تسهم في استشراف أبعاد المستقبل من خلال دراسة المستجدات المحيطة بالمجتمع داخله وخارجه، ووضع الرؤية المستقبلية لتحقيق تطلعاته.

ومنذ اشتداد حدة التنافسية بين الجامعات على المستوى القومي والإقليمي والعالمي، زادت أهمية الوظائف الرئيسة للتعليم الجامعي، لدورها في تحقيق الميزة التنافسية، أو مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للتنافسية، وتمثل هذه المجالات الوظيفية الرئيسة للجامعة. ويمكن إيجازها على النحو التالي كما أوضحتها نتائج إحدى الأدبيات التربوية المعاصرة[٥٢] :

(١)التدريس الجامعي: وتمثل المهمة أو المجال الرئيسي للجامعة، وتستهدف تحويل المدخلات البشرية من الطلاب إلى كفاءات ذات قدرة عالية تمارس دورها في خدمة المجتمع، وتلبية احتياجات خطط التنمية الشاملة به، ويمكن للتدريس الجامعي أن يحقق الميزة التنافسية من خلال الاهتمام ببعض العوامل مثل: سياسة القبول، وأنظمة التقويم والامتحانات، واستقطاب أفضل العناصر من أعضاء هيئة التدريس، ومختلف تطبيقات التعليم الإليكتروني، وتطوير البرامج الأكاديمية المقدمة، والإرشاد الأكاديمي للطلبة.. إلخ .

(٢)البحث العلمي وإنتاج المعرفة : أصبحت المعرفة محددا رئيسيا لنجاح اقتصادات الدول المختلفة وتحقيق مزاياها التنافسية، ومؤسسات التعليم الجامعي هي المناطة بإدارة المعرفة، والتحول نحو اقتصاد المعرفة، وتحقيق الميزة التنافسية، والمرتكز الرئيسي في ذلك يتمثل في البحث العلمي وربطه بقطاعات الإنتاج المختلفة في الدولة عبر الاستثمار في الشراكات الاستراتيجية بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج المختلفة في:

- **تطوير فلسفة التعليم الجامعي مع التركيز على البحث العلمي والإبداع، وإجراء البحوث التطبيقية من خلال روابط محددة مع شركات وقطاعات الإنتاج المختلفة في المجتمع.**
- **تهيئة مناخ بحثي يشجع من خلاله الباحثون على البحث الأكاديمي والعلمي والتطبيقي.**
- **اعتراف المؤسسات الإنتاجية بأهمية البحث العلمي والتطبيقي والتكنولوجي للجامعات(٥٣).**

ويساعد هذا المجال في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات، من خلال توافر مجموعة المتطلبات الآتية: توفير الموارد البشرية اللازمة للبحث العلمي، ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع، زيادة رصيد المعرفة الإنسانية، بناء مراكز للبحوث المتخصصة والنوعية، التركيز على النشر العلمي في المنافذ الدولية، عقد التحالفات الاستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحوث، إنشاء حاضنات أعمال، ومناطق او مدن تقنية ..إلخ.

(٣)الموارد البشرية: تمثل الموارد البشرية وعملية اعدادها مصدر قوة لأي مؤسسة وخاصة الجامعات، باعتبارها مؤسسات تقوم على رأس المال الفكري، والتي يمكن أن تساهم بدرجة عالية في تحقيق الميزة التنافسية إذا توافرت لها: الموارد البشرية ذات الجودة عالية، والقدرة علي إدارة هذه الموارد البشرية بالطابع الاستراتيجي.

(٤)البنية التكنولوجية التحتية ونظم المعلومات: تعد التكنولوجيا وجه العملة الثاني للمعرفة، مما يستدعي الاهتمام بها والتركيز عليها، بما يحقق أهداف توظيفها والاستثمار فيها، ولها دورا واضحا في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات إذا توافرت الشروط التالية:

- **التحول نحو تطبيق الإدارة الإليكترونية.**
- **الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.**
- **توفير وتحديث وصيانة مصادر المعرفة وأوعيتها.**
- **بناء بوابة الجامعة على الشبكة العنكبوتية وتحويلها إلى مصدر معرفة متكامل.**
- **الاستثمار في متابعة مستجدات التكنولوجيا.**

مما سبق يمكن القول بتعدد الميزة التنافسية بالجامعات لتشمل جميع وظائف الجامعات، ويعني ذلك أن قدرتها على تحقيق مراكز متقدمة في التقارير السنوية للتنافسية بين الجامعات العالمية، أنها ستحقق العديد من العوائد المالية والأدبية للمجتمع.

خامسا: مؤشرات قياس الميزة التنافسية في الجامعة:

عرف المؤشر العالمي الميزة التنافسية بأنها مؤشر مباشر لإنتاجية المنظمة، أو المؤسسة المجتمعية، وهي العامل الأساسي لدفع النمو والكفاءة ورفاهية الفرد، ووفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي، عرفت التنافسية بطرق مختلفة، على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية دولة ما، أو على أنها مدى تمكن دولة ما من إنتاج المنتجات أو الخدمات التي تناسب جودة الأسواق بنفس الأسعار أو أقل، والقدرة على زيادة العوائد على الموارد المستهلكة في إنتاج هذه المنتجات أو الخدمات(٥٤).

وبذلك يمكن القول بأن الميزة التنافسية بين الجامعات، تتضمن عناصر ثابتة وأخرى ديناميكية، وتعني العناصر الديناميكية النشطة أو الفعالة والقادرة على العمل والتطور وفق مختلف الظروف، بينما العناصر الثابتة فتعني الثبات وعدم التغير، وهذه بالضبط مكونات التعليم الجامعي، وجميعها يمكن اعتبارها مؤشرات للتعليم الجامعي، ويمكن قياسها، وجميعها تعمل معا لتحقيق الميزة التنافسية على الجامعات الأخرى، وقسم الإصدار الجديد لمؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٨م مؤشرات الميزة التنافسية والتنافسية إلى أربعة مجالات رئيسة يمكن إيجازها

(١)المجال الأول : بيئة مواتية : Enabling Environments

ويضم هذا المجال أربعة محاور أساسية هي: المؤسسات المنافسة، والبنى التحتية، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي، ويمكن إيجازها على النحو:

المحور الأول: المؤسسات Institution:_يعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص في جميع الأنشطة، وأن للبيئة المؤسسية أثرا كبيرا على التنافسية والنمو، حيث تؤثر على قرارات الاستثمار وعمليات الإنتاج، وتوزيع المنافع، وكيفية دعم تكاليف التطوير والتقنيات، بالإضافة إلى إبراز جهود الحكومة المؤسسية تجاه السوق ومدى كفاءة عمليات السوق.

المحور الثاني: البنية التحتية Infrastructure: يعكس مدى توافر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة، والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق، وإدماج واتصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة أقل، وتمثل البنية التحتية أمرا ضروريا عندما يتعلق الأمر بتحديد مستوى النشاط، وتحديد الأنواع المختلفة من الأنشطة الملائمة.

المحور الثالث: الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ICT Adoption: يقيس هذا المحور مدى سرعة تبني الاقتصاد للتقنيات الحديثة الحالية، من أجل تحسين الصناعات الخاصة به، مع التركيز على قدرة الاقتصاد على الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطته اليومية، وعمليات الإنتاج لزيادة الكفاءة وتحفيز الابتكار، ويعد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من عوامل التمكين الرئيسة للجاهزية التكنولوجية الشاملة

المحور الرابع: استقرار الاقتصاد الكلي Macro-Economic Stability يعبر عن مؤشرات أداء سياسة الدولة على المستوى الاقتصادي، فاستقرار الاقتصاد الكلي يعتبر من أهم عناصر البيئة السليمة لممارسة الأعمال، ويلعب دورا أساسيا في تحفيز المزايا التنافسية والقدرة التنافسية للدولة، إن أمن الاقتصاد الكلي لا يكفي لبناء إنتاجية دولة ما، كذلك يحد العجز المالي للدولة من قدرة بيئة الأعمال على الاستجابة أو التفاعل مع الدورات التجارية والاقتصادية والعالمية، كما أن ارتفاع معدل التضخم يحد من قدرة الشركات على العمل بكفاءة وتحقيق الميزة التنافسية والأرباح.

(٢)المجال الثاني : رأس المال البشري Human capital:

يتضمن المجال الثاني للتنافسية مؤشران يتعلقان برأس المال البشري، وهما:

المحور الخامس: الصحة :Health يعتبر وجوده قوة عاملة سليمة جسميا أمرا ضروريا لتعزيز المزايا والقدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية للدولة، ففي حالة المرض أو ضعف القدرة الصحية، يترتب على ذلك عدم قدرة العاملين على تحمل العمل المكلفين به، وعدم قدرة المؤسسات على العمل بكامل طاقتها، ولذلك فإن تحسين الخدمات الصحية له أثر إيجابي على قدرة الأداء الاقتصادي للشركات، وبالتالي تحقيق المزايا والقدرة التنافسية.

المحور السادس: المهارات Skills يحتاج الاقتصاد في ظل العولمة الحالية إلى عمالة جيدة وقادرة على القيام بالمهام المعقدة والموكلة إليها، والتكيف بسرعة مع متطلبات العمل

المتغيرة، وللتعليم بصفة العامة والتعليم الجامعي على وجه الخصوص الدور الرئيس في ذلك، وكذلك برامج التدريب المختلف، ومن ثم كان للتعليم الجيد والجودة الشاملة دورا مباشرا في المزايا والقدرة التنافسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

(٣)المجال الثالث: الأسواق Markets

يتضمن المجال الثالث أربعة مؤشرات للمزايا التنافسية يمكن قياسها، وهي:

المحور السابع : سوق المنتجات Products Market تعد الدولة التي لديها أسواق سلع متميزة، في الوضع المناسب لتقديم مزيج أكثر كفاءة وتنافسية من السلع والخدمات، لتلبية احتياجات أسواقها وأسواق شركائها التجاريين، ويتطلب الأمر أيضا وجود حد أدنى من التدخل الحكومي، الذي يعيق النشاط التجاري للمنافسين الآخرين، من خلال فرض الضرائب والقيود الجمركية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثامن: سوق العمل Labor Market يعكس هذا المحور فاعلية القوى العاملة، ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة، ويقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي، كما أن هذا المؤشر يقيس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على القطاعات الاقتصادية، بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

المحور التاسع: النظام المالي Financial System يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين.

المحور العاشر: حجم السوق Market Size يؤثر حجم السوق على الإنتاجية، حيث أن كبر حجم السوق يتيح ميزة وفورات الحجم، وبالتالي تقليل تكلفة الإنتاج، وكلما كانت الأسواق المتاحة للشركات محدودة بالحدود القومية، كلما كان الإنتاج أقل وأعلى سعر، ولكن في عصر العولمة حلت الأسواق العالمية محل الأسواق المحلية.

(٤)المجال الرابع: بيئة الابتكار:Innovation Ecosystem:

يمثل هذا المجال الرابع من مجالات التنافسية، ويشتمل على مؤشرين هامين، هما:

المحور الحادي عشر: تعقد وتطور بيئة الأعمال Business Dynamism ويتضمن هذا المؤشر نوعية بيئة الأعمال، ومدى تطور سير الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية، ومدى استخدام تلك الشركات لأساليب التسويق الحديثة التي تتوافق مع السوق العالمية

المحور الثاني عشر: القدرة على الابتكار Innovation Capability يعكس هذا المؤشر البيئة الداعمة للابتكار، من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أو خاصة، ومراكز البحث والتطوير وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية، ويهتم هذا المؤشر بالابتكار التكنولوجي.

المحورالثالث: دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر و أبرز المعوقات التي تواجهه:

يمكن تبيان دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية في مصر، وأبرز المعوقات أو المشكلات التي تواجهه بإيجاز علي النحو:

(١) <u>الملامح العامة لدور الجامعة في في عملية التحول</u>:

يسعى المجتمع المصري الى استغلال جميع موارده وقواه بشتى الصور، رغبة منه في اتمام عمليه التحول الى الاقتصاد الحديث والمسمى باقتصاد المعرفة لتحقيق نقلة نوعية في المجتمع تعوضه عن الظروف الاقتصادية التي مر بها، وتقليل نسبه البطالة بين ابناؤه وتحقيق نموا اقتصاديا هائلا، ورفاهية لأبنائه.

ويمثل راس المال البشري في العصر الحالي، الثروة الحقيقية للأمم والشعوب، أساس لتحقيق التحول الاقتصادي وتحقيق الميزة التنافسية، باعتبارها اساس عمليات الابداع والابتكار، اضافة إلى كونه غير قابل للتقليد والاستبدال، ويتميز بالوفرة لا الندرة، ويمكن القول بان راس المال البشري، يساهم في التحول الاقتصادي لتحقيق الميزة التنافسية، من خلال ما يلي(٥٥):

- **اعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والخبيرة اللازمة للتحول إلى اقتصاد المعرفة.**
- **الكفاءات البشرية هي اساس البحث العلمي، وتقنياته، وتوظيف نتائجه.**
- **يعد العنصر البشري اساس التنظيم والتنسيق بين مختلف عناصر الانتاج المادية والبشرية.**
- **المورد البشري هو أساس الابداع والابتكار، والتي تعتبر أساس الاقتصاد المعرفي والتنافسية.**
- **يمكن المورد البشري من تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة.**
- **يمكن العنصر البشري من خلق مصادر جديده للدخل الوطني، تكون بديلا للمصادر الأولية.**

- **تحديد احتياجات المجتمع المختلفة، واعداد الخطط اللازمة تبعا لقدراته.**
- **المشاركة في بناء مجتمع امن مستقر من خلال جميع مؤسساته.**
- **نقل خبرات وعلوم معارف وثقافات الشعوب والامم الاخرى، وانتقاء الافضل منها للمجتمع.**
- **المشاركة في البرامج التعليمية والتربوية والتدريبية ودورات التثقيف والتوعية.. الخ.**

مما سبق، تتضح اهميه راس المال البشري بالنسبة للمجتمع المصري، لدورة الهام في عمليات التحول الى الاقتصاد المعرفي، وتحقيق الميزة التنافسية للاقتصاد المصري، وتقع مسئوليه تنميه هذه الطاقات البشرية واعدادها وتدريبها، لتتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، على الجامعات في المقام الاول.

أوضح تقرير لوزارة التعليم العالي: أن هناك اهتماما مصريا في قطاع التعليم الجامعي خلال السبع سنوات الماضية، في الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢١ م، مما أدي الى تطور كمي في الجامعات المصرية والحكومية والاهلية والخاصة والاجنبية، يمكن ايجازه في[٥٦]:

- **زيادة عدد الجامعات الحكومية ليصبح ٢٧ جامعه في العام ٢٠٢١ بدلا من ٢٣ جامعة عام ٢٠١٤ م.**
- **كما ذاد عدد البرامج الدراسية ليصبح ١٨٨ برنامجا عام ٢٠٢١، بدلا من ١١٨ برنامج العام ٢٠١٤.**
- **تضاعف عدد الجامعات الاهلية والخاصة عام ٢٠٢١ ليصبح ٣٦ جامعه بدلا من ١٨ جامعه، بزيادة قدرها ١٨ جامعه، وتضاعف عدد الكليات في نفس الفترة ليصبح ٢٦٤ كليه عام ٢٠٢١ بدلا من ١٣٢ كليه عام ٢٠١٤ .**
- **بلغ عدد الكليات التكنولوجية٨ كليات تشمل ٤٨ معهد تكنولوجيا عام ٢٠٢١، بدلا من ٤٥معهد تكنولوجيا، وتم انشاء ثلاث جامعات تكنولوجية لأول مره في مصر هي: القاهرة الجديدة التكنولوجية، وبني سويف التكنولوجية، وجامعه الدلتا التكنولوجية بمدينه قويسنا عام٢٠٢١، كما زاد عدد المعاهد الخاصة لتصبح ١٧٢ معهدا بدلا من ١٥٨ معهدا عام ٢٠١٤.**
- **تم انشاء ٤ جامعات اهليه دولية، لأول مرة في مصر بدأت الدراسة الفعلية في ثلاث منها هي جامعه الجلالة، جامعه الملك سليمان الدولية، جامعه العلمين الدولية،**

بالإضافة الى جامعة المنصورة الجديدة الدولية للعلوم والتكنولوجيا في العام التالي (٥٧).

كما اكد هذا التقرير لوزارة التعليم العالي بارتفاع القدرة الاستيعابية للتعليم الجامعي في مصر، ويمكن ايجازه على النحو:

- زيادة عدد الطلاب المقيدين بمرحلة الليسانس والبكالوريوس الى ٣ مليون طالبا عام ٢٠٢١ بدلا من ٢.٣ مليون طالبا عام ٢٠١٤م
- بلغ عدد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا ٤٣٠ ألف طالب عام٢٠٢١ م، بدلا من ٣٨٥ ألف عام ٢٠١٤م.
- بلغ عدد اعضاء هيئه التدريس ومعاونيهم نحو ١٢٦ ألف عام ٢٠٢١ م، بدلا من ١٠٦ ألف في عام ٢٠١٤م.
- زاد عدد المبعوثين للخارج في كافة المجالات البحثية الى ١١٥٠ مبعوثا عام ٢٠٢١م، بدلا من ٥٥٣ مبعوث فقط عام ٢٠١٤م.
- تضاعف عدد الطلاب الوافدين أو الدوليين ٨٧ الف طالب عام ٢٠٢١م، بدلا من ٢٢الف طالب فقط عام ٢٠١٤م.

يلاحظ من خلال الاستعراض السابق لإحصائيات الكفاءة الاستيعابية للجامعات والتعليم العالي في مصر، انها زيادات ايجابيه على كافه المستويات سواء بالنسبة لإعداد الكفاءات اللازم لأسواق العمل و تلبيه متطلبات المؤسسات الاقتصادية المختلفة من العمالة عالية المستوى أو بالنسبة لأعداد الباحثين في الدراسات العليا، وكذلك اعداد المبتعثين من الطلاب الخارج، أو حتى القادمين إلى مصر لمتابعه دراساتهم العليا وهذا دليل على اهتمام المجتمع المصري وقادته بتلبية احتياجات ومتطلبات اقتصاد المعرفة.

وترتب على ذلك القاء العبء على التعليم العالي والجامعي في عملية اعدادهم، والقيام بالبحوث والدراسات، وتوليد المعرفة وزياده الابداع والابتكار، والتي أوضحها التقرير السابق لوزارة التعليم العالي المصرية، على النحو التالي:

- هناك زيادة في النشر العلمي على المستوى الدولي بلغت ٣١٧٠٠ بحث عام ٢٠٢١ م، بدلا من ١٥٠٠٠ بحث عن عام من ٢٠١٤م.

- **تقدمت مكانة مصر في مؤشر الابتكار العالمي، لتصبح في المركز ٩٦ عام ٢٠٢١م، بدلا من المركز ١٠٧.**
- **زاد عدد الكليات والبرامج الدراسية المعتمدة ليصبح ١٨٦ برنامجا عام ٢٠٢١ م، بدلا من ٤٦ برنامج عام ٢٠١٤م.**
- **ارتفع عدد المستشفيات الجامعية لتصبح ١١٥ مستشفى جامعي عام ٢٠٢١م، بدلا من٨٩ عام ٢٠١٤م.**
- **زادت موازنة وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي لتبلغ ٦٥ مليار جنيه عام ٢٠٢١بدلا من ٢٥ مليار جنيه عام ٢٠١٤.**

*****المعوقات التي تواجه الملامح العامة لدور الجامعات في التحول إلى اقتصاد المعرفة:**

ان هذه التطورات في مؤشرات وزاره التعليم العالي الاحصائية وما ترتب عليها من زيادات سواء في عدد الجامعات الحكومية والاهلية والخاصة والدولية، وكذلك الجامعات التكنولوجية التي تم استحداثها اخيرا، وكذلك الزيادات في القدرة الاستيعابية بها من الطلاب، وكذلك التوسع الملحوظ في الدراسات العليا، وتطوير برامجها واعداد المبتعثين للخارج او الداخل منهم، وكذلك ما ترتب علية من زيادات ملحوظة في البحوث والدراسات المنشورة على المستوي الدولي، وارتفاع نسبة الكليات المعتمدة. كل هذه تعتبر مؤشرات كمية للتحول إلى الاقتصاد المعرفي، وصحوة جيدة من قبل القائمين على هذه المؤسسات.

الا ان المؤشرات الكيفية الدالة عللي الترابط بين الجامعات المصرية وتعاونها مع بعضها البعض من جهة، وتعاونها مع قطاع الصناعة والتجارة والزراعة وبقية قطاعات المجتمع الاخرى، لا يزال محدودا وضعيفا، ولا يزال التعليم العالي المصري تعليما تقليديا في فلسفته ورؤيته وسياساته واهدافه و طرائق تدريسه ومعاناته من نقص في الموارد المادية، ولا تتلاءم بنيته التحتية مع متطلبات العصر ..الخ، مما انعكس على ضعف مخرجاته وانتاجيته(٥٨)، ومعاناته من العديد من المعوقات التالية:

- **ضعف التوازن بين مخرجات التعليم العالي والجامعي واحتياجات سوق العمل.**
- **ضعف القدرة الوطنية على، التوجيه الجامعي.**

- **ضيق المعروض من فرص الاختيار بالتعليم الجامعي لتلبية الاحتياجات المتباينة للطلاب.**
- **ضعف المرونة المؤسسية، والقدرة على الادارة الذاتية.**
- **ضعف الشراكة في تمويل التعليم العالي بين المؤسسات الحكومية ومختلف الاطراف المعنية.**
- **عدم التوسع في معايير القبول بالتعليم العالي والجامعي.**
- **ضعف جودة المدخلات والمخرجات بالتعليم الجامعي وادماج الجودة كمسؤولية لكل جامعه.**
- **ضعف قدرات البحث العلمي الجامعي، وربطه بالابتكار والابداع.**
- **ضعف دور الجامعات في التحول إلى اقتصاد المعرفة بصفة عامة.**

مما سبق يمكن القول، بانه على الرغم مما يشهده قطاع التعليم العالي والجامعي في مصر من ازدهار وتوسعات كمية كبيرة، الا ان واقعه، والمشكلات العديدة الموروثة والمستجدة التي تواجهه، وقفت حجرة عثرة أمام عملية التحول.

(٢) دور الجامعة في البحث والتنمية والابتكار في مصر:

أصبح البحث العلمي والابداع والابتكار، المصدر الرئيسي لتحقيق التحول الى اقتصاد المعرفة والميزة التنافسية في نهايات الربع الاول من القرن الحادي والعشرين، الذي يشهد ثورة كبير في المبتكرات العلمية والتكنولوجية، حيث يقود عمليه التحديث والتقدم، في عالم تشكل فيه العولمة، والثورة العلمية والمعرفية، أساس عمليات التحديث والتقدم، وجوهر عملية التحول نحو الاقتصاد المعرفي وتحقيق الميزة التنافسية.

يعتبر البحث العلمي والابتكار، من أبرز مؤشرات التحول نحو الاقتصاد المعرفي لتحقيق الميزة التنافسية، لذا تهتم العديد من المنظمات الدولية والاقليمية و المحلية، بتطوير وتقييم أداء البحث العلمي والتكنولوجي، وسياسات الابداع والابتكار وأنظمتها ومؤسساتها، ومن أمثلة تلك المنظمات: منظمه الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، ومنظمه التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، والبنك الدولي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ..الخ[٥٩].

ويشغل الابتكار اذهان معظم قادة دول العالم ومفكروها، لذا سارعت معظم هذه الدول، مثل: المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وسنغافورة، وماليزيا ونيوزيلندا ..الخ، الى ادراج المشروعات الابتكارية والبحثية، ضمن خطط التنمية بها حيث تمثل الحاجه الى البحث والابتكار لديها العامل المشترك، وهو أهم التحديات التي يعملون عليها، نظرا لأن هذه المجتمعات أصبحت، اكثر تركيزا على المعرفة واقتصاد المعرفة والتنافسية(٦٠).

ولقد اوضح التقرير العربي العاشر، للتنمية الثقافية في العالم العربي لعام ٢٠١٨ والمعنون: الابتكار أو الاندثار، والصادر عن مؤسسة الفكر العربي، ان مصر تضم اكبر عدد من مراكز البحوث في المنطقة، حيث بلغ مجموعها ٢١٩ مركزا مستقلا، و١١٤ مركز بحثي ضمن الجامعات، و١٤ مركز بحثيا حكوميا متخصصا، كما تضم ما يقدر بمائة الفا من العلميين والتكنولوجيا ضمن نطاق متسع من المجالات النظرية والتطبيقية، وينشر انتاجه من البحث ضمن الدوريات المحلية او الإقليمية او العالمية، وتضم البني المؤسسية الحاكمة لأنشطة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وهي: وزاره البحث العلمي، والمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا، وصندوق تنميه العلوم والتكنولوجيا ..الخ(٦١).

***** معوقات دور الجامعة في البحث والتنمية والابتكار في مصر:**

يعتمد تمويل البحث العلمي والابتكار في مصر على ما تخصصه الحكومة من ميزانيات ثانويه تشغيليه لمؤسسات البحوث والجامعات، حيث ان مساهمه القطاع الخاص في انشطه البحث لا تذكر او غير موجودة، وقد انفقت مصر خلال مده تقارب من ثلاثين عاما، ما يقارب من ٠.٢% من انتاجها المحلي، وهي اقل مما تنفقه بلدان افريقيا جنوب الصحراء، وان المخصصات المتاحة عموما تقل عن اي شيء يشبه الاصلاح الجذري للقدرات المصرية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وان تمويل الابحاث المخصص لجميع المؤسسات التي تقع خارج المدن الرئيسية في مصر، لا يتم على نحو يفي باحتياجات التنمية في الاقليم و مما يزيد الامر سوءا ما يتعلق بفرض ضرائب على مراكز البحوث التي انشاتها الجامعات وكالات المعونة الأجنبية، تصل الى ٣٠ % من الدخل التي تحصل عليه ويطلب منها كذلك، تحويل ٥٠ % من الاموال التي تتبقى في حوزتها إلى الخزينة العامة لوزارة المالية، عند نهاية كل سنه ماليه. مما حرم المجتمع من مخرجات بحثيه قيمه(٦٢).

وتدل هذه المؤشرات والتقارير المختلفة، على ضعف مخصصات البحث العلمي والابداع والابتكار، مما ترتب عليه معاناته من كثير من المشكلات والمعوقات، التي ادت الى تدني مستوى القدرة على البحث والابداع والابتكار، حيث احتلت مصر المرتبة رقم ٩٦ عام ٢٠٢٠، متراجعة عما كانت عليه عام ٢٠١٩م، بثلاث درجات هبوطا، بالإضافة الى تواضع مشاركه القطاع الخاص والشركات الأجنبية في النشاط البحثي والابتكاري، وتزايد هجره الكفاءات العلمية خارج البلاد، وتدني قدره الجامعات المصرية على الابداع والابتكار، وغياب اغلب الجامعات المصرية عن قائمه الجامعات ال٥٠٠ الاولى عالميا(٦٣).

وتعد الجامعات المصرية العنصر الاساسي والفاعل في منظومه البحث العلمي والابتكار في مصر والتي لا يمكن بدونها احراز اي تقدم نحو الاقتصاد المعرفي وتحقيق الميزة التنافسية، كما انها قد تعد الحاضنة الاولي والاكبر لغالبيه مواردها في مجال البحث والتطوير والابتكار، وفيما يلي عرض موجز لأهم معوقات البحث العلمي والتنمية والابتكار بالجامعات المصرية من خلال نتائج البحوث والدراسات ذات الصلة:

- انخفاض نسبه الطلاب المقيدين في التخصصات العلمية.
- ضعف التمويل المخصص لأنشطه البحث العلمي والابتكار بالجامعة.
- ضعف البنية التحتية والتكنولوجية للابتكار بالجامعات المصرية.
- تدني نسب الابتكار التكنولوجي بالجامعات المصرية.
- ضعف كفايات أعضاء هيئة التدريس.
- ضعف تسويق البحوث والابتكارات بالجامعات المصرية.
- الحاجة الى نشر وتعزيز ثقافه الابتكار بالجامعات المصرية.

(٣) دور الجامعة المصرية كحاضنة للبحث العلمي وريادة الاعمال:

تعتبر المعرفة في نهايات الربع الأخير من القرن العشرين، هي الرافد الاساسي للتنمية الشاملة، والتحول الى اقتصاد المعرفة، ولذلك أصبح التنافس كبير بين الدول على توظيفها وتوطينها، وانتاجها، ونشرها، بما يحقق لها ما تبغيه من تنمية وتقدم في جميع المجالات، ويعتمد التوجيه نحو بناء مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة، والاستفادة من معطياته، مؤشرا على تفعيل دور المعرفة، وزيادة ادائها وفاعليتها.

وعندما يضاف الى هذه الدورة، بعد التكنولوجيا، تتزايد هذه الدورة المعرفية اهمية، لتصبح اربع مراحل يطلق عليها (4P) وهي: Production أي انتاج وتوليد المعرفة بالبحث والتطوير، ثم Publication اي نشر المعرفة، ثم Prototype أي تسجيل براءات الاختراع، ثم Products، اي تحويل وتوظيف المعرفة وانتاجها او تطبيقها، للحصول على منتجات وخدمات جديدة تسهم في التقدم والتنمية، والتحول الى اقتصاد المعرفة، وتحقيق الميزة التنافسية(٦٤).

وعندما يتحقق للمجتمع القدرة على انتاج وتوليد المعرفة الجديدة، ونشرها في اوعيه النشر العالمية، والحصول على قدر وافر من براءات الاختراع، ينتقل المجتمع الى ما يسمى مجتمع المعرفة، وحينما يتعدى ذلك المجتمع المرحلتين الثالثة والرابعة، ينتقل المجتمع الى ما يسمى مجتمع اقتصاد المعرفة(٦٥). ويتوقف علي ذلك وضع المجتمع ومكانته بين مختلف دول العالم، على قدرته الى التحول من المجتمع الكلاسيكي الى مجتمع المعرفة، ومن مجتمع المعرفة الى مجتمع اقتصاد المعرفة.

بدأت التجربة المصرية للحاضنات البحثية والتكنولوجية بإقامة هيئه مركزيه تقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ على المستوى القومي، فبدأت نشاط هذه الحاضنات مع تأسيس الصندوق الاجتماعي، وتكوين الجمعية المصرية لحاضنات الاعمال، بهدف تنمية حاضنات الاعمال والتكنولوجيا في مارس عام ١٩٩٥م. وتمويل المشاريع في الحاضنات، وتقديم حزمة متكاملة من الخدمات لتقليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة، الى ان تتمكن هذه المشروعات من الاعتماد على نفسها ذاتيا، وانشات ١٥ حاضنة حتي عام ٢٠٠٢م، من حاضنات التقنية داخل الجامعات المصرية، كحاضنة التبين، وجامعه المنصورة (٦٦).

*** معوقات دور الجامعة المصرية كحاضنة للبحث العلمي وريادة الاعمال:

كما اوضحت نتائج احدي الدراسات السابقة فشل التجربة المصرية في مجال اقامة حاضنات البحث وتطوير المشروعات، وذلك على الرغم من كونها اتخذت اولى الخطوات في المنطقة العربية، الا ان هذه التجربة اتسمت بالتخبط، وعدم وضوح الرؤية، والتوقف وعدم الاستمرار في بعض السنوات، واعادة هيكلة التجربة من حكومة لأخرى، ولذلك فان دورها لا يكاد يذكر، كما كان مخططا له منذ البداية(٦٧).

ان للبحث العلمي دورا كبيرا في مساعده الجامعات على التحول الى اقتصاد المعرفة، وتحقيق الميزة التنافسية، وان اهم الصيغ التي تقوم على البحث العلمي، والتي يمكن ان تكون اداه قويه في توافر متطلبات عصر اقتصاد المعرفة هي حاضنات الابداع العلمي. وفيما يلى رصد لواقع حاضنات الابداع العلمي بالجامعات المصرية وابرز المعوقات التي تواجهها:

(أ) عدم وضوح فلسفه أو رؤية واضحة ومحددة للبحث العلمي والتنمية والابتكار: ومن أبرز سلبيات ذلك في مصر ما يلي[٦٨]:

- **غياب الرؤية الشاملة والنظرة المستقبلية لدور البحث العلمي ومستقبل التنمية وكيفية استثمار الموارد القومية المختلفة.**
- **ضعف التكامل وعدم وضوح نظام للتخطيط للدراسات العليا والبحوث، حتى يمكن توظيفها لخدمة المجتمع المصري.**
- **عدم وجود خطه شامله ومستقرة للبحث العلمي على مستوى الجامعات المصرية توجه الباحثين او عمليه البحث العلمي الى قضايا ومتطلبات واحتياجات خطط التنمية الحقيقية، ويترتب على ذلك عدم وجود خطه فرعية للبحث العلمي بكل جامعة.**
- **تناثر وضياع جهود الباحثين في دراسة مشكلات لا رابط بينها، و لا تخدم احتياجات المجتمع المصري في كل المجالات.**

(ب) قلة القوانين والتشريعات المنظمة والموجهة للبحث العلمي في مصر:

ان نمو البحث العلمي في مصر، يحتاج الى قوانين وتشريعات تنظمه، وتحدد كيفيه الاستفادة منه، وتوجهه بصوره تخدم احتياجات التنمية في مصر، فبالرغم من ان الدستور المصري اتاح حرية البحث العلمي والتطوير، الا ان هناك ضعفا في التشريعات والقوانين المنظمة له، حتي يحقق الاستفادة المثلي منه مثل: تحفيز الباحثين والعاملين في البحث العلمي، واساليب وطرق النشر العلمي وضوابطه، على المستوى المحلي والعالمي، وكذلك اساليب الحكم على نتائجه، وحماية حقوق الباحثين الفكرية والمادية المتعلقة بالنشر العلمي ..الخ.

(ج) تدني البحث العلمي والابداع ومستوى الكفاءات البشرية:

تمتلك مصر ثروة بشريه هائلة من العلماء والباحثين والخبراء في جميع المجالات البحثية داخل الجامعات، ومن المفترض انه كلما زادت هذه القوى البشرية من الباحثين داخل الجامعات زاد معدل انتاج البحث العلمي. ولكن حدث عكس ذلك في مصر فمع هذه الزيادات الكبيرة من الباحثين يوجد تدني في الانتاج العلمي لهذه الطاقات والقوى البشرية، ويرجع ذلك الى الاسباب التالية التي اوضحتها نتائج بعض الدراسات السابقة ومنها(٦٩):

- **ضعف الاتصال العلمي لأعضاء هيئه التدريس، وضعف انتاجهم العلمي.**
- **ضعف اعداد وتكوين الباحث العلمي ونقص قدراته البحثية.**
- **ضعف الاتصال بين العلماء وغياب التجمعات العلمية بينهم.**

(د) محدودية الموارد المادية والامكانات والتجهيزات البحثية:

لا تقدم الجامعات التمويل المناسب لكل البحوث داخلها، الدعم المادي للبحث العلمي ضعيفا للغاية، مما يشكل عقبة كبيره امام الباحثين بالجامعات، وبعضهم يتحمل ذلك لضرورة اتمام دراساته في الماجستير والدكتوراه، او تكمله بحوث الترقية، وكل ذلك قد يكون على حساب اسرته، وهذا ما يفسر تدني اعداد البحوث والدراسات العلمية. وقد اوضحت نتائج بعض الدراسات السابقة اسباب ذلك يذكر منها(٧٠):

- **محدودية مصادر التمويل الحكومي المخصص للبحث العلمي بالجامعات.**
- **ضعف مستوى البنية التحتية المخصصة للبحث العلمي.**
- **تدني مستوى المكتبات وعدم قدرتها على مسايرة الاحتياجات البحثية والباحثين.**
- **ضعف التعزيز المادي المخصص للبحث العلمي.**
- **التباعد او الانفصال بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية، مما ترتب عليه عدم الاستفادة من دورها في تعزيز البحث العلمي، وغياب الاحتكاك المباشر للباحثين بها هذه المؤسسات.**

(هـ) محدودية العلاقة بين البحث العلمي والمجتمع: ويمكن تبرير ذلك للأسباب التالية:

- **ضعف الاهتمام بتوظيف البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع للإسهام في عمليات التنمية الشاملة.**

- عدم التعاون المنظم بين مؤسسات المجتمع والجامعات ادى الى عدم استفادة هذه المؤسسات من دور الجامعة في تطويرها.

(و) ضعف كفاءة مخرجات المنظومة البحثية بالجامعات الكمية والكيفية، على الرغم من ان ذلك يمثل أحد الوظائف الرئيسية للجامعة في مصر وانه أساس جميع العمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحول إلى اقتصاد المعرفة، ومازالت الجامعات المصرية، بعيدة عن التنافسية العالمية بين الجامعات، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل القائمين عليها وتمثل ذلك في[٧١]:

- تراجع الزيادات في عدد البحوث والدراسات بالمقارنة بالعديد من المجتمعات المنافسة.
- لم تتعدى نسبة البحوث المنشورة في المنطقة العربية ١% من جملة البحوث المنشورة على المستوى العالمي حتى عام ٢٠٠٥م.
- انخفاض عدد براءات الاختراع المسجلة في مصر بالمقارنة بعددها على المستوى العالمي.
- هجرة الكفاءات المصرية الى الخارج، حيث يوجد في امريكا، اكثر من ٣١٨ كفاءه مصرية، وفي كندا اكثر من ١١٠، وفي استراليا ٧٠ كفاءة ..الخ، حتى عام ٢٠٠٥م.

مما سبق يمكن القول، ان هناك تدني ملحوظ في عدد البحوث والدراسات بالجامعات المصرية، وان نسبة الاستفادة منها في المجتمع بمؤسساته المختلفة محدودة للغاية، وان المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية لازالت بعيدة عن المشاركة الحقيقية مع الجامعات، وان دور الجامعات كحاضنات للبحث العلمي والابداع لازال بعيدا عن تلبية احتياجات ومتطلبات عملية التحول إلى الاقتصاد المعرفي لتحقيق الميزة التنافسية.

(٤) دور الجامعة المصرية في إعداد عمال المعرفة وجذب الطلاب الدوليين:

تعد الجامعات المصرية المصدر الرئيسي لأعداد العمالة الماهرة عالية المستوى، المناسبة للتغيرات التي حدثت في اسواق العمل، بعد هذه التحولات التي يشهدها القرن الحالي، كما انها في نفس الوقت المصدر الرئيس لإنتاج ونشر المعرفة، حيث تبذل الكثير من الجهود في اعداد وتدريب وتأهيل الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس، بشكل يجعلهم قادرين

على انتاج وتوليد معارف جديدة، تحقق الكثير من الفوائد، من أبرزها الاسهام في التحول الى اقتصاد المعرفة [٧٢].

وقد تزايدت اهمية وضرورة توفير متطلبات التحول الى اقتصاد المعرفة، داخل الجامعات، نظرا لدورها في تحقيق الميزة التنافسية، وتحويل الجامعة الى منظمة متعلمة، وتوفير الكوادر الأكاديمية والإدارية المتميزة، واعداد السياسات الإدارية التي تتوافق مع متطلبات التحول الى الاقتصاد الجديد وهو اقتصاد المعرفة.

يتولى التعليم الجامعي المهام الرئيسة للتحول الى اقتصاد المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية، وذلك من خلال جميع مهامه ووظائفه: كعمال للمعرفة، أو في انتاج وتوليد، واستيعاب، وتطبيق المعرفة، ويمكن ايجاز ذلك على النحو التالي:

(أ) دور التعليم الجامعي المصري في اعداد الطلاب المصريين كعمال للمعرفة:

يشهد قطاع التعليم الجامعي في مصر، زيادات كبيرة في اعداد المقيدين به من الطلاب، حيث بلغ عدد المقيدين بالجامعات الحكومية المصرية، أكثر من ١٨٠٩الف طالب، من بين أكثر من ٣٠٢٣ ألف طالب، من المقيدين بالتعليم العالي ككل. كما بلغ عدد الخريجين من الجامعات الحكومية في مصر لنفس العام ٣٠٢ ألف طالب، من بين اجمالي خريجي التعليم العالي، البالغ عددهم ٥٥٠ ألف خريج عام ٢٠١٩/٢٠١٨ م. كما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية ٨٨.٩ ألف عضوا، من بين ما يربو عن ١٢٥ ألف عضوا، بالتعليم العالي لنفس العام[٧٣].

وتدل هذه المؤشرات الإحصائية، علي التوسع الكبير في اعداد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي، وكذلك في اعداد خريجيه، واعضاء هيئة التدريس، والذين يشكلون جميعا، عمالا للمعرفة في جميع خطواتها وعملياتها من حيث انتاجها، وتوليدها، ونشرها، واستيعابها، وتطبيقها ..الخ، بما يسهم في التحول الى اقتصاد المعرفة، وهم جميعا يشكلون مؤشرا من مؤشرات التحول إلى الاقتصاد المعرفي، والتي يمكن قياسها.

فقد اوضحت نتائج احدى الدراسات السابقة، ان الجامعات المصرية تعاني من ضعف كفاءة معظم خريجيها، لعدم القدرة على اعدادهم واكسابهم المعارف والمهارات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل، بجانب عدم تأهيل الكثير منهم، وزيادة قدراتهم على التكيف مع كافة المتغيرات والتطورات في بيئة العمل على المستوى المحلي والعالمي. واصدر البنك الدولي عام

٢٠٠٨م تقريرا عن التعليم، اوضح فيه ان هناك فجوات بين ما حققته انظمة التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي، وبين ما تحتاجه المنطقة العربية لتحقيق اهدافها الانمائية الحالية والمستقبلية(٧٤) .

وقد أبرز تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩م، ان هناك ضعفا في راس المال المعرفي المكتسب من خلال التعليم، وان التعليم لا يهتم سوي بالكم على حساب الكيف او النوعية، بالإضافة الى ضعف الاستثمار في راس المال البشري(٧٥).

وأوضح تقرير لوزارة التعليم العالي في مصر، معاناة مخرجات التعليم الجامعي في مصر، من المشكلات التالية(٧٦):

- **انتشار البطالة بينهم لتصل الى ١٤ % عام ٢٠١٤م.**
- **عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي والجامعي واحتياجات سوق العمل.**
- **لا تتناسب البرامج الدراسية بالجامعات، مع متطلبات ومواصفات سوق العمل.**
- **هناك خلل بين التخصصات التي تتضمنها برامج الدراسة بالجامعات، واحتياجات وسوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة.**
- **معظم البرامج الدراسية بالجامعات لا تتضمن تعليم المهارات، الاساسية لخريجيها، والتي يطلبها اصحاب الأعمال .**

كما اضاف تقريرآخر لمنظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي، المعوقات التالية(٧٧):

- **هناك زيادة مفرطة ومزمنة في اعداد خريجي الجامعات.**
- **يعجز خريجي الجامعات (٥٠%) عن الحصول على عمل في المجالات التي درسوها.**
- **يطالب ارباب العمل من الخريجين الراغبين في العمل لديهم أكثر من مجرد المعرفة، بل يتمتعون بالمهارات الاولية في الاتصالات، والعمل بروح الفريق، والقدرة علي حل المشكلات.**
- **يتمتع العديد من خريجي الجامعات بمهارات غير ملائمة للوظائف التي يتقدمون لشغلها.**
- **الطلاب غير راضين عن تخصصاتهم لأنها لا تساعدهم علي تنمية مهاراتهم العلمية**

مما سبق يمكن القول، ان التعليم الجامعي في مصر يقوم بدور كبير في اعداد الطلاب كعمال للمعرفة، وتلبيه متطلبات التحول الى اقتصاد المعرفة في مصر، ويشكل هذا الدور عبئا كبيرا على التعليم الجامعي في مصر، نظرا للزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين به، سواء من الطلاب المصريين أو من الطلاب الدوليين، أن هذه الزيادات لا تتناسب مع الامكانيات المتاحة للتعليم الجامعي في مصر، مما ترتب عليه الكثير من المشكلات في مخرجات الجامعات، والتي مفادها انخفاض مستوي قدراتهم، وعدم مناسبتها لمتطلبات الأعمال المختلفة . كما أوضحت ذلك نتائج التقارير السابقة للبنك الدولي او لوزارة التعليم العالي نفسها.

(ب) دور الجامعات المصرية في جذب الطلاب الدوليون:

تستوعب الجامعات المصرية اعدادا كبيرة من الطلاب غير المصريين (عرب واجانب)، والذين يطلق عليهم الطلاب الدوليون، و تتولى مهام اعدادهم وتدريبهم على كافة المستويات، وكذلك كباحثين للماجستير او الدكتوراه، وتجذب الجامعات المصرية الكثير منهم كل عام، نظرا لكثير من الاسباب، مثل: الموقع الجغرافي، والظروف المناخية، والظروف المعيشية والاجتماعية اليسيرة ..الخ.

وقد زاد عدد الطلاب الوافدين بالجامعات المصرية، كثيرا عن عدد الطلاب المبتعثين في الخارج، وظل معدل القيد السنوي مرتفعا خلال السنوات الماضية، حيث ارتفع من ٣١.١٩٣ طالب عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣م، الى ٤١.٥٩٠ طالبا في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وعلي الرغم من معدل النمو السريع والمرتفع للطلاب الوافدين بالجامعات المصرية، الا انه لا يمثل سوى ١.٣% من مجموع الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي المصري، ذلك لارتفاع اعداد المقيدين بالتعليم الجامعي في مصر والذي يزيد عن الملايين الثلاث، كما سبق ايضاحه، وتسجل جامعه الازهر في مصر العدد الاكبر في استيعابها للطلاب الدوليون، حيث بلغت نسبتهم الى بقية الجامعات الحكومية والخاصة في مصر ٣٨%[٧٨].

ويعتبر ذلك مؤشرا من مؤشرات قدرة الجامعات المصرية على جذب الطلاب الدوليون والتحول الى اقتصاد المعرفة، جنبا الى جنب مع الطلاب المصريون وتتولي اعدادهم كعمال للمعرفة، قادرين على استيعابها، وتطبيقها، وتولدها، ونشرها، وتخزنها ..الخ.

وقد اوضحت معظم الجامعات المصرية انها ترغب في قبول واستيعاب الطلاب الدوليين، غير انها لا تعمل بنشاط على اجتذاب هؤلاء الطلاب الدوليين، من مختلف انحاء العالم – كما اوضح ذلك تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي – وان عملية اجتذاب الطلاب الدوليون بالجامعات المصرية تعاني من وجود الكثير من العقبات التي تحد منها، يذكر منها[٧٩]:

- **عدم قدرة الجامعات المصرية علي القيام بنفسها بعملية اجتذاب الطلاب الدوليين، حيث تتولي هذه المهمة وزارة التعليم العالي في سلسلة طويلة من العمل البيروقراطي، قد تؤدي إلى انصراف الطلاب عن الحضور.**
- **ان أكبر نسبة من الطلاب الدوليين في مصر مقيدة في العلوم الاجتماعية حيث بلغت ٣٤%، عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، تليها العلوم الثقافية ومحو الامية بنسبة ٢٧%، والطب بنسبة ١٨%، والهندسة بنسبة ١٧%، والتربية بنسبة ٣%.**
- **يقبل نسبة من هؤلاء الطلاب بالجامعات المصرية في إطار ترتيبات للتعاون الدولي وقعتها الحكومة المصرية، ويتضمن بعضها تقديم منح لهؤلاء الطلاب، فقد بلغت المنح التي تقدمها الحكومة المصرية للطلاب الدوليين بين عامي ١٩٩٥–٢٠٠٥م، من٤٦٨ منحة إلى ٢٢٩٤ منحة سنويا. وهي مجانية وغالبية الطلاب يدرسون في جامعة الأزهر.**

المحور الرابع: مقترحات لتطوير دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية:

في ضوء ما أسفرت هذه الدراسة من نتائج متعلقة بمعوقات دور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في مصر، يمكن عرض المقترحات و التوصيات التالية:

(١)ملخص نتائج الدراسة:

- **إن نجاح التحول إلى الاقتصاد المعرفي لتحقيق الميزة التنافسية في مصر مرهونة في المقام الأول علي جودة التعليم الجامعي.**
- **اختص الله مصر بكثير من الميزات الأولية ، ولكنها تحتاج إلى اعادة هيكلة وتفعيل لدورها وفق متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية.**
- **هناك رغبة لدي مصر بضرورة مسايرة الاتجاهات العالمية في التحول إلى اقتصاد المعرفة، ولكنها جاءت متأخرة، ولم تتعدي كونها حلما لم يتحقق بعد.**
- **لم تحقق جهود تطوير التعليم الجامعي المصري أهدافها بعد، وانه لا يزال يعاني من الكثير من المشكلات التي تحد من دوره، وتعوقه عن تحقيق أهدافه المنوطة به، منها:**
  - **لا تواصل بينه وبين اصحاب الاعمال أو المشروعات أو المجتمع.**
  - **تواضع الادوار المتوقعة من خريجيه، وذلك للفجوة بينهم وبين متطلبات سوق العمل.**
  - **لا تنويع في برامج الدراسة في التعليم الجامعي لتتناسب مع احتياجات سوق العمل.**
  - **يعاني التعليم الجامعي من الجمود وعدم المرونة، وعدم القدرة على الادارة الذاتية.**
  - **لا توجد شراكة في تمويل التعليم الجامعي، والمصدر الرئيسي للتمويل هو الحكومة.**
  - **لا يوجد تنويع في نمط القبول بالتعليم الجامعي في مصر فهي موحدة بالقانون.**
- **عدم تحويل بعض الجامعات إلى مؤسسات اقتصادية تقوم على الشراكة مع رجال الاعمال.**
- **انخفاض نسبة تمويل البحث العلمي في مصر إلى ما يقارب ٠.٢% من الدخل القومي.**
- **انخفاض نسبة المقيدين بالتخصصات العلمية في العلوم والرياضيات بالجامعات المصرية.**
- **ضعف مخصصات البحث العلمي والابداع والابتكار في مصر، للمشكلات التالية:**

- ضعف أنشطة البحث والابتكار بالجامعة.
- ضعف البنية التحتية والتكنولوجية للابتكار بالجامعة.
- تدني نسب الابتكار التكنولوجي بالجامعات المصرية، وقلة عدد براءات الابتكار.
- وانخفاض مساهمة الجامعات في التحول إلى اقتصاد المعرفة.
- ضعف كفايات أعضاء هيئة التدريس.
- الحاجة إلى نشر وتعزيز ثقافة الابتكار بالجامعات المصرية.
- عدم وجود استراتيجية قومية جيدة في مجال البحث والتنمية والابتكار.
- ضعف القدرة الاجمالية أو الناتج الاجمالي للبحث والتنمية والابتكار.

- عدم وجود فلسفة واضحة ومحددة لحاضنات البحث العلمي والتنمية والابتكار في مصر.
- ضعف القوانين المنظمة والموجهة للبحث العلمي في مصر.
- تدني مستوي البحث العلمي والابداع، وضعف مستوي الكفاءات البشرية.
- محدودية الموارد المادية والامكانات والتجهيزات البحثية.
- محدودية العلاقة بين البحث العلمي والمجتمع ورجال العمال.
- ضعف كفاءة مخرجات المنظومة البحثية في الجامعات.
- تحديات كبيرة تعوق دور الجامعات المصرية للتحول إلى اقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية، ظهرت آثارها واضحة على تخلف وضع مصر في تقارير التنافسية العالمية.

(٢) مقترحات وتوصيات الدراسة:

يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات لتطوير دور الجامعة في مصر في التحول إلى اقتصاد المعرفة، لتحقيق مراكز متقدمة في التقارير السنوية للتنافسية العالمية في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج علي النحو التالي:

(أ)مقترحات عامة:

- **توفير البنية التحتية اللازمة لعملية التحول إلى الاقتصاد المعرفي وتحقيق الميزة التنافسية.**
- **الاستغلال الأمثل للميزات الأولية المطلقة التي تتمتع بها مصر.**
- **اعداد استراتيجية عاجلة للتحول إلى اقتصاد المعرفة، تتضافر فيها كل جهود ابناء المجتمع المصري ومؤسساته وحكوماته في التخطيط لها، والاشتراك معا في تنفذها.**
- **مسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة في التحول إلى اقتصاد المعرفة لتقليل الفجوة واللحاق بالدول المتقدمة، ويتطلب ذلك بذل الجهود للتغلب علي معوقات عملية التحول مثل :**
  - **اعادة هيكلة التعليم الجامعي وتطويره لتلبية متطلبات واحتياجات عملية التحول.**
  - **اعادة هيكلة وتطوير الصناعات المصرية وتحويلها إلى صناعات فائقة التكنولوجيا.**
  - **استخدام الطرق الحديثة في الانتاج التي تركز علي المعرفة.**
  - **تشجيع تصنيع المكونات الالكترونية المتقدمة في مصر.**
  - **اعادة هيكلة المناطق الصناعية الجديدة لجذب الاستثمارات الحرة و الاجنبية .**
  - **تشجيع التواصل والشراكة بين الجامعة واصحاب الاعمال أو المشروعات.**

(ب) فيما يتعلق بالملامح العامة لدور الجامعة في التحول:

- **زيادة قدرة التعليم الجامعي في مصر على جذب الموهوبين والطلاب الدوليين.**
- **تنويع أساليب ونظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر لتكون علي أساس الرغبة والحاجة والقدرة بدلا من اعتمادها علي المجموع فقط في اختيارها للطلاب .**
- **تنويع برامج الدراسة في التعليم الجامعي لتتناسب مع طبيعة المستحدث في سوق العمل.**
- **تفعيل استقلالية التعليم الجامعي في مصر، لمنحه مزيد من المرونة والحرية الاكاديمية.**

- **الاهتمام بزيادة الدعم المالي من قبل الحكومة، بالإضافة الى تنويع مصادر التمويل.**
- **استخدام نظم التقييم والمتابعة المستمرة لكل مكونات التعليم الجامعي في مصر.**
- **الربط بين مجالات البحث العلمي في الجامعات ومجالات العمل والنشاط والانتاج.**
- **تشجيع الشراكة والتحالفات مع الجامعات الاجنبية والعالمية، وكذلك التوسع في الجامعات والمعاهد التكنولوجية، والتحول إلى جامعات ريادية.**
- **استخدام اللغة الإنجليزية في التدريس إلى جانب اللغة العربية بالجامعات المصرية.**

(ج) فيما يتعلق بدور الجامعة في البحث العلمي والابتكار :

- **دعم الاستثمار في مجال التعليم الجامعي قيما يختص بمهام البحث العلمي والابتكار.**
- **تشجيع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، التي تدعم المؤسسات الجامعية.**
- **المساهمة في تمويل البحوث والابتكارات في مجال التكنولوجيا الحديثة والصاعدة.**
- **التخلي عن الصناعات التقليدية، والتحول الى الصناعات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا.**
- **تشجيع ودعم المنتجات التي تتسم بالإبداع والقدرة على التوزيع.**
- **تشجيع ودعم الجامعات البحثية والتوسع فيها.**
- **تقديم الحوافز المادية أو الادبية، لتشجيع الموهوبين واعضاء هيئه التدريس والباحثين.**
- **تسويق التكنولوجيا وبراءات الاختراع**

(د) فيما يتعلق بدور الجامعة في إعداد عمال المعرفة وجذب الموهوبين والطلاب الدوليين.:

- **الاعتماد بالدرجة الاولي علي الجامعات في اعداد عمال المعرفة، والاستمرار في تدريبهم طوال فترة عملهم، لضمان استمرار ارتفاع مستوياتهم العلمية والمهارية الفائقة.**
- **جذب الطلاب الموهوبين من ابناء المجتمع المصري، او من ابناء الدول الاجنبية الاخرى.**
- **الاهتمام بإنشاء نظام تعليمي قومي قوي وتعليم جامعي ومتميز.**
- **اطلاق العديد من الاستراتيجيات والمبادرات وتقديم المزيد من الاستثمارات في عمليات تطوير الجامعات، و طرق اعداد عمال المعرفة، بأساليب متنوعة، مع**

التركيز علي الجانبين العلمي والمهاري، والمهارات الاساسية اللازمة لكل خريج، مثل:

- **استراتيجية تنمية المواهب والمهارات في العلوم والرياضيات.**
- **استراتيجية تنمية المهارات في مواقع العمل.**
- **استراتيجيات للتخطيط الاقتصادي متعددة المستويات الزمنية.**
- **استراتيجية استقطاب المزيد من الطلاب الموهوبين وتنمية قدراتهم .**
- **استراتيجية تدويل التعليم الجامعي من خلال العديد من البرامج والشراكات.**

(ه) فيما يتعلق بدور الجامعة كحاضنة للبحث العلمي وريادة الأعمال:

بناء مجتمع معرفي وريادي وابتكاري، يدعم التميز العالمي في العلوم والرياضيات من خلال:

- **تشجيع الحكومة الرقمية التكنولوجيا الحديثة .**
- **تنميه المواهب والمهارات .**
- **التنافسية التجارية .**
- **بناء الاقتصاد الرقمي.**
- **بناء مناخ ريادي بين العاملين يستخدم الكثير من الانشطة الريادية داخل الجامعات.**
- **محاولة السعي لبناء اقتصاد المعرفة، وبناء مجتمعات عالية التقنية والمهارة .**
- **دعم وتحفيز الابتكار من خلال تهيئة بنية تحتية داعمة للأعمال الريادية.**

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

حصة حمود البازعي، عواطف ابراهيم الصقري ؛ الكفايات اللازمة للطالب الجامعي للتحول نحو اقتصاد المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة القصيم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية جامعة القصيم – السعودية، مج (٧)، ع (٢)، أبريل ٢٠١٤م، ص ٨٦٨.

هيثم على حجازي؛ إدارة المعرفة: مدخل نظري، بيروت: الأهلية للتوزيع والنشر، ٢٠٠٥م، ص١١.

منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي والبنك الدولي؛ التعليم العالي في مصر: مراجعات لسياسات التعليم العالي، القاهرة: المنظمة، ٢٠١٠م، ص١

البنك الدولي؛ بناء اقتصاديات متقدمة: استراتيجيات تنموية متقدمة، ترجمة: محمد أمين مخيمر، ومصطفى أوطة، العين – الإمارات العربية المتحدة: دار الكاتب الجامعي، ٢٠٠٩، ص٢.

رضا إبراهيم المليجي، "التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء احتياجاتهم التدريبية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم والتنمية: مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة – تجارب ومعايير ورؤى، المنعقد بالقاهرة في الفترة من ١٣–١٥ يوليو ٢٠١٠م، ص ص ١٠٩٧–١٢٠٠.

عزام عبد النبي أحمد، منار محمد جابر؛ تصور مقترح لإدارة التميز بجامعة بني سويف في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، ع (١٦٥)، أكتوبر ٢٠١٥م، ص ص ١–٨٠.

عبد الناصر محمد رشاد، وأمل سعيد حباكة؛ تطوير الأداء المؤسسي وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة بكليتي التربية جامعة عين شمس والمجمعة: دراسة مقارنة، مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مايو ٢٠١٦م، ص ص ١–٨٥.

(٨) Webster's Dictionary; Knowledge Economy Retrieved 2018 from: .www.wedster's-online-dictionary.org

مجدي عزيز إبراهيم؛ موسوعة المناهج التربوية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠م، ص٩٣٩.

راضي عدلي كامل وحاتم فرغلي ضاحي؛ تصور مقترح لجامعة اسوان كجامعة ريادية في ضوء مستجدات اقتصاد المعرفة، المجلة التربوية، كلية التربية جامعة سوهاج، ع ٩١، ج ٩، نوفمبر ٢٠٢١م، ص ص ٣٠–٧٠.

الجوهرة بنت عبد الرحمن المنيع؛ درجة تطبيق متطلبات الميزة التنافسية لجامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن من وجهة نظر قيادات الجامعة في ضوء رؤية ٢٠٣٠ وأهم المعوقات التي تواجهها، مجلة الفتح، ع ٨٣، سبتمبر ٢٠٢٠م، ص ص ٢٣٧-٢٥٩.

(١٢) Mingyan Hu Susana A. Eisenchlas and Sue Trevaskes:" Factors Affecting the Quality of Transnational Higher Education In China :A Self – ،qualitative Content Analysis on Chinese Hot Universities Appraisal Reports "Journal of Higher Education Policy Management", No. 3, 2019, P.201. ،Vol. 41.

et. Al.; Higher Education Artificial Intelligence and ،Y. ،(13)Ocaña-Fernandez No.2, 2019, ،in. Propósitosy Representations. Vo. 7 ،its Implications pp. 536-568. http://dx.doi.org/10.20511/pyr2019.v7n2.274.

يمكن الرجوع إلى:

مراد علة الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، دول مجلس التعاون الخليجي العربية أنموذجا. المؤتمر الدولي في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول – تركيا، في الفترة من ٩-١٠/٩/٢٠١٦م.ص ص٣-٤

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، "اقتصاد المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري: دراسة تحليلية مقارنة مع التطبيق على مصر"، مجلة مصر المعاصرة، مج (١٠٥)، ع (٥١٣)، يناير ٢٠١٤م، ص ص ٩٩-١٠٠.

Organization for Economic Co-Operation Development (OECD) ; The (١٥) Knowledge –Based Economy, General Distribution, Paris, 1995, pp. 102-103.Retricved at: 21-8-2019 from: sci-tech/1913021.Pdf.https://www.osed.org.lstil

(١٦) محمد دياب، اقتصاد المعرفة حقبة جديدة نوعيا في مسار التطور الاقتصادي، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، صنعاء – اليمن، ٢٠١٣م، ص٢

Avialalbul at: http://mvw.almethaq.info/news/artclel2019/htm

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص١٢.

Kgomotso H. Moahi; Globalization Knowledge Economy and The Implication for Indigenous, International Review of Information Ethics, Vol.7, 2007, pp. 4-7. www.i-r-i-e.net/inhalt/007/06.

عيشوش رياض وآخرون، ظهور الاقتصاد الجديد، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر، ٢٠٠٨م، ص ص ١٣-١٤.

منال رفعت غنايم تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعي المصري على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية – مصر، مج ٢١، ع ٤، أكتوبر ٢٠١٥م، ص ٣٤٤.

المرجع السابق، ص ص ٣٤٥.

أمل أسمر زبون وآخرون، "الاقتصاد المعرفي وأهميته في التنمية البشرية في العراق"، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، المعنون: "التعليم الجامعي وتحديات سوق العمل"، المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٠١٤/٤/٢٤م، ص ص ٢٧٦-٢٨٨.

يمكن الرجوع إلى:

هيثم أحمد حسين عبد المنعم، اقتصاد المعرفة وأثره على الممارسات الحسابية وتدقيق الحسابات، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، والمعنون: اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية المنعقد في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزيتونة، عمان – الأردن، في الفترة من ٢٥-٢٠٠٥/٤/٢٧م، ص٧.

أحمد محمد محمد عبد العزيز، اقتصاد المعرفة كمدخل لتحقيق التفوق الاستراتيجي للجامعات المصرية في إدارة رأس المال الفكري باستخدام نموذج الاتجاهات الثلاثة IC Way-three: رؤية استشرافية، مجلة مستقبل التربية العربية – مصر، مج (١٩)، ع (٧٥)، يناير ٢٠١٢م، ص١٦٤.

Dzisah. Jame; Institutional Transformations in the Regime of Knowledge Production: The University as a Catalyst for the Science-Based Knowledge Economy. Asian Journal of Social Science, Vol. 35, 2007. P. 132.

Petrusson, UL ; The University in the Knowledge Economy, Center for Intellectual Property (CLP), Chalmers University of Technology and University of Gothenburg .2009, P. 88.

فتحي الزيات، اقتصاد المعرفة: نحو منظور أشمل للأصول المعرفية، القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠١١م، ص٨٨.

المرجع سابق، ص٧.

الجوهرة بنت عبد الرحمن المنيع، مرجع سابق، ص٢٤٣.

سهير محمد حوالة، سارة عبد المولى المتولي، معايير التصنيفات العالمية للجامعات: دراسة تحليلية نقدية، مجلة العلوم التربوية، ع٤، ج٢، أكتوبر ٢٠١٤م، ص ص ٣–٤.

لويزة قويدر، وجسية كشيدة، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصدرها، الملتقى العلمي الأول حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف – الجزائر، في الفترة من ٢٧–٢٨، نوفمبر ٢٠٠٧م، ص٤.

محمد نصحى إبراهيم، "المشروعات التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول مع التطبيق على كليات التربية"، بحث قدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي: اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي، والمنعقد بجامعة المنصورة خلال الفترة من ١–٢ نوفمبر ٢٠٠٩م، ص٢١.

آيتن محمود سامح، تقييم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية مع دراسة حالة المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية، القاهرة: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٨م، ص٨.

محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق: رؤية تنموية، ندوة بعنوان: بدائل التنمية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومراكز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة: ٢٠٠٨م، ص١٠١.

عثمان عبد الله الصالح، بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة أم القرى، ٢٠١٢م، ص٨٣.

يمكن الرجوع إلى:

صلاح الدين محمد توفيق، شرين عيد مرسي، الجامعة الريادية ودورها في دعم وتحقيق المزايا التنافسية المستدامة: تصور مقترح، مجلة كلية التربية جامعة بنها، مج٢٨، ع ١٠٩، يناير ٢٠١٧م، ص٢٩.

جيلز بيرتون، وميشيل لا مبرت "محرران"، العولمة والتعليم الجامعي المضامين والمستقبل دراسة حالة، ترجمة: السيد عبد العزيز البهواشي وآخرون، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦م، ص ص ٢٥–٣٥.

عبد الله بن محمد على السمري، متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتعليم الريادة العالمية، السعودية: تصور مقترح، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ، ص١١.

محمد عبد الرازق ويح، متطلبات تطوير رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات: دراسة ميدانية على جامعة بنها، مجلة كلية التربية جامعة بنها، مج ٢٤، ع٩٥، ٢٠١٣م، ص٢٤.

خديجة حنطيط، التغيير الإبداعي ودوره في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، ع١٣، رماح – الأردن، ٢٠١٤م، ص٢٥١.

خالد قشعش إدارة رأس المال الفكري وعلاقته في تعزيز الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بفلسطين، ٢٠١٤م، ص٤٧.

محيا زيتون، مرجع سابق، ص١٠٢.

خديجة حنطيط، مرجع سابق، ص٢٥١.

يوسف رزق الله عبد الله السوسي، درجة ممارسة الكليات التقنية في محافظة غزة لإدارة التميز وعلاقتها بالميزة التنافسية، رسالة ماجستير، كلية التربية بالجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين، ٢٠١٥م، ص٣٦.

عبد الله الزهراني، واقع نظم معلومات إدارة الموارد البشرية وأثرها على الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في الشركات المساهمة العامة في السعودية، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، ع٥٢، يونيو ٢٠١٢م، ص١٤٣.

محمد أحمد حسين عساف، أثر قدرات سلسلة التوريد في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة على مجموعة شركات قعوار في الأردن، رسالة ماجستير – كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥م، ص٣١.

(44)Slack, Nigel and Others; Operation Management, 2nd e, Great Britain: Bitman publishing, 1998, P. 121.

تامر البكري، خالد بن حمدان؛ الإطار المفاهيمي للاستدامة والميزة التنافسية المستدامة: محاكاة لشركة HP في اعتمادها لاستراتيجية الاستدامة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع٩، ٢٠١٣م، ص١٠.

على محمد عليان، متطلبات استدامة الميزة التنافسية في التعليم العالي من وجهة النظر القائمة على أساس الموارد: دراسة حالة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير، فلسطين، ٢٠١٣م، ص٣٦.

(47)Krajaweski and Rizaman, Operation Management: Strategy and Analysis, 3rd ed., New York: edition Wesley, 1996 p. 62.

نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ١٩٩٦م، ص٣٢.

على محمد عليان، مرجع سابق، ص٣٦.

(50)Ployhart, R. E.; The Psychology of Competitive Advantage: An Adjacent Possibility, Industrial Organization Psychology, Vol.5, No. 1, 2012, p. 67.

(51)Dilworeh, James; Operation Management Design Planning and Control, Manufacturing Service, New York: McGraw – Hill, 1992, P. 60.

عثمان بن عبد الله الصالح، تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح، مجلة الباحث، جامعة المجمعة – السعودية، ع ١٠، ٢٠١٢م، ص٣٠٠.

حمزة محمود الزبيدي، تكامل منظومة التفاعل بين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات التعليم العالي والبحث التطبيقي، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران – السعودية، المنعقد في الفترة من ٢٤–٢٧ فبراير، ٢٠٠٨م، ص ٧١٧.

المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤشر التنافسية العالمي أغسطس ٢٠٢٠م، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة: الوزارة ٢٠٢٠م، ص٢.

فرعون إمحمد، ومحمد اليفي؛ الاستثمار في راس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، المملكة المغربية: المركز الوطني للتوثيق، مارس ٢٠١٠ ،ص٧،متاح على الرابط:
. uploads,arab,http://iefbedia.com or iefpedia.com/arb/wp-content/uploads

المرجع السابق؛ صفحات غير مرقمة.

جمهورية مصر العربية – وزارة التعليم العالي؛ بالأرقام والاحصائيات: تطوير كافة مجالات التعليم العالي والبحث العلمي في مصر خلال سبع سنوات، شيماء عدل (محرر)، القاهرة: صحيفة صدي البلد ٦ يونيو ٢٠٢١ ...متاح على الرابط:
.https://edu.see.news/wp-content/uploads/2020/091780

يوسف سيد محمود؛ أفاق تربوية متجددة: ازمة الجامعات العربية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨م. ص ص ٤٩–٦٣.

المكتب الاقليمي للدول العربية، ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم؛ برنامج الامم المتحدة الانمائي، مؤشر المعرفة العربي لعام ٢٠١٥، دبي: دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠١٥، ص ١٠٢.

لين د. نيوتن، ود. جلال ب. نيوتن؛ الابداع في مجال التعليم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عبد الرحمن الرافعي، مجلة مستقبليات، مج٤٤،ع٤ ،القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ديسمبر ٢٠١٤م، ص٩١٢.

عمر البزري؛ البحث العلمي في الدول العربية: مؤسساته وموارده ومخرجاته، التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية: الابتكار او الاندثار، البحث العلمي العربي واقعة وتحدياته وآفاقة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت – لبنان: المؤسسة ،٢٠١٨م، ص٤١.

يمكن الرجوع إلى:

شيماء حمدي زين غباشي واخران؛ تنمية الابتكار بالجامعات المصرية على ضوء خبرة جامعة سنغافورة الوطنية، مجلة العلوم التربوية، ع ٢ ،ج ٢ ،كلية البنات جامعة عين شمس ،٢٠٢١ ،ص ص٣١-٣٢.

اكاديمية البحث العلمي –المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا؛ نشرة مؤشرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار: تحليل وضع مصر في مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٩م، القاهرة: الاكاديمية، ع ١١، اغسطس ٢٠١٩، ص ص ٤-٦.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي؛ مرجع سابق، ص ص ٢٢٧-٢٣٠.

اليس لام؛ نماذج التعلم والابتكار المجتمعية البديلة في الاقتصاد المعرفي، ترجمة: امين عبد اللاه، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع١٧١ ،القاهرة: اليونسكو، مارس، ٢٠٠٢ ص٩٥.

المرجع السابق؛ نفس الصفحة.

ناهد محمد طلبة؛ البرنامج القومي للحاضنات التكنولوجية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٦م، ص١.

باسم سليمان صالح جاد الله؛ دور حاضنات الاعمال البحثية في تنمية ثقافة ريادة الاعمال بمصر، مجلة كلية التربية جامعة المنوفية، ع٤، ج١، ٢٠١٨م، ص١٦٧.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية؛ تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١م، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١١م، ص١٢٣.

يمكن الرجوع إلى:

سماح زكريا محمد؛ حاضنات الابداع العلني بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة: رؤية مقترحة، مجلة دراسات عربية وعلم النفس، السعودية، ع٤١، ج ٣، سبتمبر ٢٠١٣م، ص٦٩.

الهام محمود مرسي؛ دور الاتصال العلمي في الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة بنها، ٢٠٠٩م، ص ص ٢٣٠–٢٣١.

يمكن الرجوع إلى:

إلهام محمود مرسي؛ مرجع سابق، ص٢٣١.

آصف دياب، ونجيب عبد الواحد؛ دور الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني على المعرفة، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي والمعنون: التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة المنعقد بدمشق في الفترة ١٥–١٨ ديسمبر ٢٠٠٦، تونس: المنظمة العربية للتنمية الادارية ،٢٠٠٦،ص ص٥٠٨–٥٠٩.

سماح زكريا محمد؛ مرجع سابق، ص ص ٦٩–٧١.

اسماء ابراهيم واخرون؛ تطوير الدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية كحاضنات فكرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة: تصور مقترح، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات جامعة عين شمس ع١٨، مج٥، ٢٠١٧م. ، ص ١٩٩.

وزارة التعليم العالي – قطاع مكتب الوزير – الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق؛ النشرة الدورية لعام ٢٠١٨–٢٠١٩م، القاهرة: الوزارة، ص١. متاح علي الرابط: http//portal.mohesr.gov.eg

محمد الشمري، حامد الحد راوي؛ عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي: دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة – العراق، ع ٨، مج ١٨، ٢٠١١م، ص ص ١٧٣–٢١٨.

أسماء إبراهيم وآخرون؛ مرجع سابق، ص ص ١٩٢–١٩٥.

وزارة التعليم العالي – وحدة التخطيط الاستراتيجي، التعليم العالي في مصر: ملخص التقرير الوطني، القاهرة الوزارة، د.ت، ص ٢٠.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي؛ مرجع سابق، ص ١٩٢.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، مرجع سابق، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٣.

المرجع سابق؛ ص ص ٢٠٣–٢٠٤.